الفصل الثاني

السودان إلى أين ؟

المقدمة :

عندما نتمعن في تاريخنا يتضح لنا أن رسم الحدود الجغرافية للدولة السودانية الحالية، قد بدأت بشكل فعلي في عهد مملكة الفونج، هذه المملكة التي قامت في وسط السودان الحالي، قد توسعت شمالاً حتى شملت مملكة المغرة المسيحية، وجنوباً حتى فازوغلي، وشرقاً حتى البحر الأحمر، وغرباً حتى الحدود الشرقية لمملكة تقلي، ويمكن أن تعتبر مملكة الفونج بأنها دولة فيدرالية بمقاييس العصر الحالي، إذ تُرِكَت أمر إدارة شئون المناطق التي تم التوسع فيها لأهلها، على أن يدفعوا فقط ما عليهم من الضرائب الدورية للسلطان في سنار عاصمة المملكة. إن الموقع الفريد والمتميز للسودان والمحتشد بثرواته الطبيعية الظاهرة منها والكامنة، من أراضٍ خصبة ومياه وصحارى، والتي تم إكتشافها منذ العصر الحجري، ظلت منذ قرون عديدة محط اطماع القوى الغازية، بأشكالها وأجندتها المختلفة. هذه الأطماع أدت إلى الغزو التركي/ المصري للسودان في العام ١٨٢١م، وهذا الغزو كان من أجل المال والرجال لتساعد الإمبراطورية العثمانية في فتوحاتها التوسعية. وبالتالي أدى ذاك الاستعمار العثماني إلى تعزيز رسم وتوسيع الحدود الجغرافية للدولة السودانية الحديثة. أيضاً من المهم أن نضع في الإعتبار، أن المهدية كقوة وطنية، أيضاً ساهمت بدرجة ما، في لعب الدور الذي أدي إلى تعزيز خارطة السودان، إذ أن الدولة المهدية قد توسعت غرباً حتى شملت منطقة دارفور بأكملها، لكن الحدود الحالية هي من ترسيم الإستعمار البريطاني. لذا تشكلت الدولة السودانية، كغيرها من الدول الإفريقية، تاريخياً من عدة عناصر وتنويعات إثنية وعرقية وثقافية، وسمتها بتركيبة تعددية. فكانت الدولة الإفريقية، ولا تزال، تتألف من وحدات عرقية متمايزة، لدرجة أنه كان من الممكن لغالبيتها أن تزعم بأنها قوميات قائمة بذاتها.

ففيما درجت السلطات الإستعمارية على تطبيق سياسات تفاضلية تمايز سياسياً واقتصادياً بين المجموعات والأقاليم المختلفة، لازم تلك التعددية تفاوتاً كبيراً في صوغ معادلة السلطة، وتقسيم الثروات القومية والخدمات الاجتماعية وفرص التنمية. وأفضى هذا التنوع الغزير مقروناً مع تلك التباينات الشديدة إلى زرع بذور النزاع والشقاق بين العناصر المكونة لهذا التنوع. وبدلاً من أن تنشد حلولاً بعينها لمعالجة هذه التباينات عبر انتهاج نظام تمثيل عادل وتوزيع منصف للثروات، فإن غالبية حكومات ما بعد الاستقلال آثرت فقط الركون مجملاً إلى تبني الأنماط الدستورية التي خلفها المستعمر. وباتخاذها ذاك المنحى أرست تلك الحكومات مفاهيم أحادية جامدة للوحدة تمخض عنها قمع أشكال التنوع العديدة، منتقصةً بذلك حقوق العديد من السودانيين.

مما تقدم نخلص بأن الشعوب التي تعيش داخل حدود السودان الحالية تم إخضاعها قسراً في دولة واحدة من دون إرادتهم، وعند خروج المستعمر البريطاني، لم يكن هناك من ضمن إجراءات الإستقلال، ما يفيد مشورة الأقاليم التي وُحِدت قسراً، أي مستقبل تريد. وإعلان الإستقلال الذي تم من داخل البرلمان على لسان النائب عبد الرحمن دبكة وهو من دارفور، لم يكن ذلك انعكاس لرأي شعب دارفور، بل كان ذلك تنفيذ لبرنامج حزب الأمة، كما كان مشورة النواب الجنوبيين في أمر الاستقلال بدواعي انتزاع الموافقة على الإستقلال، إذ سرعان ما نكث نخب الشمال النيلي وعودهم للجنوبيين بعد نيل الإستقلال، وبالتالي تصبح تلك العملية خيانة غير أخلاقية، ونتيجتها غير دستورية وغير ملزمة للجنوبيين خاصة، وللهامش بصفة عامة.

جذور الأزمة السودانية:

عندما نقرأ بتمعن تاريخ السودان ما قبل التاريخ الميلادي، علينا التدقيق في فصوله، لنستبين تأثير كل فصل في تكوين شكل لبلاد الحالية، ومن ثمّ مقدار مساهمته في بلورة الثقافة السودانية، لأن في قناعتنا أن فصول التاريخ لا تنفصل عن بعضها البعض، بل تتراكم وتتجدد. أولى هذه التأثيرات، هي العلاقات التجارية التاريخية بين عرب الجزيرة العربية والسودان، والتي بدأت ما قبل الإسلام. في هذا نجد أن بعض المصادر التاريخية تشير بأن العرب قد تعملوا اللغة البيجاوية لأغراض التجارة، لكن يبدو وكما سنوضح

لاحقاً، أن العرب دخلوا السودان بأعداد تُعد نسبياً أكبر، وكذا في فترات متقاربة عن طريق بوابة السودان الشمالية، ويبدو أيضاً أن طبيعة البيئة في أقصى الشمال السوداني لم تشجع العرب في الاستقرار فيها، والأمر نفسه ينطبق أيضاً لأقصى جنوب مصر، حيث البيئة الطبيعية شبه متطابق مع أقصى شمال السودان، فسكان هاتين المنطقتين لا زالوا يعتزون بأصولهم النوبية/ الكوشية. إذاً الطبيعة الطاردة في أقصى الشمال، جعلت العرب أن يستقروا في مناطق الشايقية والبرابرة والجعليين، دون أن يتوغلوا أكثر جنوباً ربما لدواعي أمنية، حتى يكونوا قريبين من مصر لوجود العرب المكثف. من هنا جاء تأثير العرب على السكان المحليين في مناطق الشايقية والبرابرة والجعليين، بصورة معتبرة أكثر من قبائل الحلفاويين والمحس، الذين يسكنون في أقصى الشمال السوداني، والذين ما زالوا يفتخرون بنوبيتهم الأصلية. وفي مقابل الأصولية النوباوية، أصبح الدناقلة والشايقية والبرابرة والجعليين أكثر المجتمعات المستعربة في السودان. وهو الأمر الذي جعل المستعربون السودانيون أن يستنبطوا من العرب الثقافة التفاخرية والاستعلائية وحب السلطة، منذ ذاك الزمان لتتواصل توريثها لأجيال بعد أجيال. فالمسألة لا تقف عند هذا الحد، علينا أيضاً أن نبحث بعمق شديد أثر الثقافات التي وفدت للسودان خاصة من خارج إفريقيا، تتمثل في العرب (آسيا) والأتراك (آسيا/ أوروبا) والبريطانيين (أوروبا) وأخيراً الإيرانيين(آسيا)، عملت الجموعة الأخيرة على توطيد وجودها في السودان، عن طريق الدكتور حسن عبد الله الترابي - زعيم المؤتمر الشعبي - وعمر حسن البشير - زعيم المؤتمر الوطني. ففي كل الأحوال أثرت هذه الثقافات بدرجات متفاوتة على الصراع السياسي الموجود الآن في السودان. بالطبع لا ننسى تأثير إثيوبيا ومصر، لكن هاتين الدولتين إفريقيتين ولهما تواصل اجتماعي تاريخي، وترابط عناصرهما العرقية برباط قوي مع السودان، وقد يقول أحدنا أن الأثر المصري ذا صلة بالعروبة والإسلام، لكننا نعتقد أن التأثير المصري يتوقف بدرجة كبيرة على تسويق الأيديولوجية العروبية ومدى قبول السودان لها.

فإذا كانت مسألة الاستعلاء العرقي، قد أصبحت من الممانعات الرئيسية لحل المشكلة السودانية، إذاً يجب علينا في المقام الأول، البحث عن جذورها، والتي أعتقد جازماً أنها طفحت على السطح منذ عهد المهدية، عندما رفض من يعتبرون أنفسهم

الأشراف المنحدرون من الجزيرة العربية، مبايعة عبد الله التعايشي، وذلك بأنهم أحق بالخلافة استناداً إلى اعتقادهم بالشرفية. وهذا الإدعاء يقودنا بأن نستنتج أن هؤلاء خوارج في ثوب جديد رغم أنه قائم على القبلية، فهؤلاء رفضوا خلافة عبد الله التعايشي للمهدي، وهذا الرفض قائم على العنصرية، وعلى الشعور الاستعلائي. وإذا كان هذا هو الحال منذ ما يزيد عن قرن من الزمان، يتبادر في مخيلتنا سؤال بديهي، وهو لماذا عرب كردفان ودارفور يدعمون المستعربين؟ ألا يخشون أن يلحق بهم مثل هذا الرفض والاستنكار، من المستعربين الجدد كما حصل للخليفة عبد الله التعايشي؟.

مما تقدم فإن النخبة الحاكمة في السودان والتي ورثت السلطة السياسية والاقتصادية، منذ تاريخ الإستقلال في العام ١٩٥٦م، قد خططت وقررت بأن تعيد وتجدد نهج أجدادهم الذين ادعوا الشرفية في الإستعلاء العرقي، لكن باسلوب يتسق مع معطيات العصر، لذا وضعت هذه النُخب منهجاً محكماً ليس فقط كيف يُحكم البلاد لكن أيضاً بمَن! ووفقاً لذلك فقد تبنوا سياسة إحتكار السلطة السياسية والإقتصادية في أيديهم، عن طريق تكوين أحزاب سياسية محكمة، للتواصل بأشكال منتظمة، في إقصاء كل سكان الأطراف من المشاركة الفعلية في السلطة السياسية، والإسهام الأصيل في الحياة الإجتماعية والاستنفاع الحقيقي من ثروات البلاد الإقتصادية، لذا أصبح التهميش بكل أشكاله والظلم والتفرقة والتبعية، تشكل جذور المشكلة السودانية وهي الأسباب الرئيسية للنزاعات، هذه السياسات الإقصائية المخططة بدقة متناهية والمنفذة بعناية تامة، خاصة في فترة حكم نظام الجبهة القومية الإسلامية الحالي قد دفع المهمشين للجوء إلى المقاومة المسلحة، ولطالما دخل السودان في حروبات أهلية منذ العام ١٩٥٥م ولا يزال يرزح تحت نيران الحروب، كما برهن على ذلك مؤخراً النزاع المسلح والاقتتال الدائر في دارفور وفي جنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق. علاوةً على ذلك لا تزال النخب الحاكمة، تتواصل في نقض العهود، وإبطال أي جهد وطني يبذل في سبيل الإستقرار السياسي في البلاد، تراكم هذه الأمور قادت البلاد إلى مفترق طرق، مما يعني تفكك الدولة إلى عدة كيانات مستقلة، وبالفعل قد فارق جنوب السودان وأصبح دولة مستقلة ذات سيادة في التاسع من يوليو ٢٠١١م. ولا نرى في الأفق القريب أي أمل لتفادي مثل هذه الكارثة مرةً أخرى، إلا في بناء دولة سودانية جديدة للجزء الباقي من البلاد، يتم فيها إعادة تشكيلها لتسع الجميع بلا استثناء، أي دولة المواطنة الحقة، وإدارة

حكم بسياسة جديدة، يتساوى فيها السودانيون في الحقوق والوجبات بغض النظر عن الدين والأصل والعرق والقبيلة والنوع والجهة.

ونحن إذ نقيّم آثار الإقصاء والتهميش، علينا أن ننظر إلى تاريخ الثورات الوطنية السودانية. بدءاً بالثورة المهدية ضد الاستعمار التركي/ المصري - وهي بالطبع ثورة وطنية حقيقية إلا أن طابع الطائفية الدينية قد نزعت منها الصبغة القومية - ثم مروراً بالثورات القبلية ضد الاستعمار البريطاني مثل ثورة الزاندي العام ١٩٠١م، والثورات الوطنية كاللواء الأبيض، ضد الاستعمار البريطاني في العام ١٩٢٤م، وثورتي أكتوبر ١٩٦٤م وإبريل ١٩٨٥م وكلتيهما ضد الحكومات الوطنية الدكتاتورية، وحديثاً الثورات الإقليمية المسلحة، ضد الإقصاء والتهميش التي تعاني منها أقاليمها، من الحكومات الوطنية الديمقراطية والعسكرية على حد سواء. بدأت الثورة الأولى المسلحة في الجنوب في العام ١٩٥٥م، وانتهت العام ١٩٧٢م بعد الوصول إلى اتفاق سُمِيّ، باتفاقية أديس أبابا. ثم ثورة الجنوب الثانية في العام ١٩٨٣م، انتهت بإنفصال الجنوب في العام ٢٠١١م. ثمّ توسعت رقعة الثورات في مناطق طرفية أخرى، التي كان الحراك السياسي فيها في السابق مطلبي صرف، فشملت الثورة المسلحة مناطق، جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق وثورة الشرق وآخرها في دارفور العام ٢٠٠٢م. الجدير بالذكر أن الحركات الإقليمية التي قامت من أجل مناهضة التهميش، في أواسط الستينات من القرن الماضي، هي في الأساس حركات مطلبية فقط، شملت مؤتمر البجا في الشرق وسانو في الجنوب واتحاد عام جبال النوبة في جنوب كردفان وجبهة نهضة دارفور في دارفور. كل هذه الثورات القبلية أو الوطنية السلمية أو الإقليمية أو المسلحة، يجمعها قاسم مشترك أساسي هو نبذ الاستعمار ورفض هيمنة المركز على الهامش، سواءاً كان ذلك من قوى خارجية أو داخلية. فالثورات المتواصلة هذه دون انقطاع والشاملة لكل أرجاء القطر، دليل كافي وواضح على هشاشة تركيبة الدولة السودانية، التي لا تعترف حكوماتها بمساواة مواطنيها، تأسيساً على طبيعة تكوين الدولة نفسها.

فعندما تم الاستقلال، خانت النخب النيلية الشمالية شعوب الهامش فيما اتفقوا عليه، تنفيذاً لبرامج الهيمنة الذي تجدد قبل الاستقلال، فلم تستطع بل لم تشأ هذه النخب التي ورثت السلطة، أن تستثمر ذاك الاجماع الخادع حول الاستقلال، لصالح

تماسك وحدة الوطن، ومن ثمّ خلق أمة سودانية قوية من التعدد الغني، إنما تمادت في ممارسة أساليب الخداع، وإبتكار صور اتهميش والإقصاء بكل أنواعه ضد الأطراف. ففي تطبيق سياسات التهميش، تطور الأمر من الحرمان وعدم التنمية في الهامش إلى ممارسة التطهير العرقي والإبادة الجماعية وسياسة الأرض المحروقة، كما هو الحال في إقليم دارفور وجبال النوبة بكردفان والأنقسنا بجنوب النيل الأزرق، ممثلة في السياسات التي ينفذها نظام المؤتمر الوطني الحاكم حالياً. هكذا تفاقمت المشكلة السودانية، إلى أن قادت البلاد أن تنشطر إلى قطرين، حيث خرج الجزء الجنوبي وهو يقارب ثلث مساحة المليون ميل مربع، ومعه ثلث سكان البلد، بل هناك إشارات أخرى قوية، تشير بأن يتفكك الجزء الشمالي المتبقي من السودان إلى عدة كيانات مستقلة، حال عدم التوصل إلى اجماع تأسيس دولة المواطنة.

إزاء كل هذه التطورات المرعبة، لا يزال الطامعون من النخب النيلية الشمالية الحاكمة، تتمادى في نقض العهود وإبطال أي محاولة وطنية، ليس فقط في إشراك الجميع لبناء تصور وطني للدولة، التي يمكن أن تسع الجميع، بل تعمدوا على إقصاء الأطراف في إدارة وطنهم. من هنا نخلص بأن التداخلات الخارجية، وما جلبتها من ثقافاتها المختلفة، قد لعبت أدواراً محورية في خلق الأزمة السياسية السودانية الحالية. لكن تأزم الأزمة السودانية وتعقيدها، تطورت عندما تنصلت النخبة السودانية المستعربة والحاكمة للبلاد منذ الاستقلال، لأصولها العرقية الإفريقية وتبنت الأفكار المستوردة، تلك الثقافات المستوردة قد احتفى بها السودانيون فوجدت التبجيل من عامة الناس، فنجد مثلاً أن فلسفة الأحزاب السياسية، بلا استثناء، قائمة على نظريات وأطروحات مستوردة - الإخوان المسلمين والشيوعيين والبعثيين والناصريين ... إلخ ، التي لقيت قبولاً وحماساً وافراً من المثقفين والقادة، وراهنوا عليها في إحداث التغيير. فظل أثر الثقافة الغازية والإيمان بها والإعتقاد فيها واضحاً، في مسار السودان وفي سلوك إنسانه. هذه الثقافات الغازية قد طغت على الإحساس والوجدان الوطني، كما سنلاحظه لاحقاً في وثائق إعلان المبادئ التي سعت لحل جذور المشكلة من منطلق عقلاني، لكن دون جدوى. لذا لم يبق للسودانيين الوطنيين محاولة للإصلاح السياسي، إلا في عملية العقد الاجتماعي، التي تتم فيها تأصيل مبدأ سيادة البلد للشعب، في مثل هذا العقد سيقرر السودانيون جمعاً، أي نوع من الدولة يريدونها لوطنهم، ولن يتم ذلك إلا عن طريق تربية

وطنية شعبية لمحو آثار التجهيل، واجتياح الحفاوة التي وجدتها الأفكار المسوردة.

التجربة السياسية السودانية:

إن الشعب السوداني المنحدر من شمال البلاد الجغرافي على طول النيل النهري - النخب النيلية - كانوا على صلة مباشرة بالمستعمر مما أهلهم إلى تلقي التعليم والتدريب الحديث والضروري لإدارة جهاز الدولة، لهذا فإن النخب النيلية من شمال السودان ورثت حكم البلاد من المستعمر في الأول من يناير ١٩٥٦م. لكن فشلت هذه النخب في التجربة السياسية السودانية لإدارة البلاد بمنهج وطني، لذا فهي مسئولة تاريخياً عن تشويهها اللاواعي وتعقيد أزماتها عبر التزييف للحقيقة، وبالتالي الإستمرار في تفاقم أزمة التجربة الفاشلة. تجارب النخب الحاكمة تدل على ذلك، على سبيل المثال، محمد عثمان الميرغني، زار دارفور مرة واحدة فقط، بينما إبنه المساعد الأول للرئيس عمر البشير لم يزر غرب السودان، بل يكاد يعرف أحياء القاهرة أكثر من الأحياء السكنية لمدينة الخرطوم. أما عبد الله خليل، الذي فاز في الانتخابات التشريعية في دائرة أم كدادة الدارفورية، وأصبح رئيساً لوزراء السودان، هو الآخر لم يزر أم كدادة قط. إذاً ماذا نتوقع من مثل هؤلاء السياسيون، وهم حكام لبلدٍ مترامي الأطراف! غير الفشل؟ لأن من يجهل الداء فهو بالضرورة أجهل بالدواء، مما يعني أن تجارب النخب الفاشلة هي أكبر أزمات الواقع في حد ذاتها، عبر تنظيرها وتطبيقها الاستهلاكي والاجتراري لنظريات مستوردة على واقع مفارق. وعلى ضوء قراءتهم الخاطئة لواقع السودان التعددي، تبنت النخب النيلية أفكاراً سياسية مستوردة، وأسست أحزاباً سياسية تصنف إما أنها طائفية دينية (الأمة والاتحادي) أو عقائدية شمولية (الشيوعي والاتجاه الإسلامي) أو متطرفة عنصرياً (البعث العربي والقوميين العرب). لهذا السبب يمكن أن توصف النخبة النيلية هذه، بأنها مضمون لمؤسسة سياسية/ اجتماعية غير معلنة، إن لم تكن عنصرية بحتة فهي عربية/ إسلامية. يدل على ذلك تاريخ المؤسسة السياسية/ الاجتماعية في منهجها لتبادل السلطة في السودان، من أمثلة ذلك:

(أ) تسليم السلطة للجيش في العام ١٩٥٨م، من عبد الله خليل، رئيس وزراء السودان -حزب الأمة - المنتخب ديمقراطياً للفريق إبراهيم عبود قائد عام الجيش، والمعروف الموثق أن الجيش لم يقم بإنقلاب عسكري آنذاك، بل كانت عملية صورية أوهمت الناس بأنها عملية إنقلابية.

(ب) قرر الفريق عبد الرحمن سوار الدهب، القائد العام للجيش، أن يستلم الجيش السلطة أثناء إنتفاضة مارس/ إبريل ١٩٨٥م دون إراقة دماء، وتسليمها للشعب بعد عام واحد فقط، وهو يعلم علم اليقين أنه أولاً، بهذا الإجراء أثناء غياب الرئيس جعفر النميري في أمريكا للعلاج سوف يحقن دماء المؤسسة الاجتماعية، وثانياً، أنه سوف يسلم السلطة للمؤسسة السياسية التي ينتمي إليها هو والرئيس أنفسهما، بمعنى آخر هي مسألة تسليم وتسلم داخل المؤسسة السياسية/ الاجتماعية نفسها دون إراقة دماء.

(ج) في رسالة مفتوحة من مبارك الفضل المهدي إلى السيد الصادق المهدى، والتى نشر تفصيلها في موقع «سودانايل»[١]. - تفاصيل أوفى في فصل الأحزاب السياسية - أشار مبارك الفاضل، أن الصادق المهدي رئيس الوزراء آنذاك، قد علم بالانقلاب العسكري ولم يفعل شئ البتة لمنع وقوعه، بينما كان في إمكانه فعل ذلك. إذاً هذا دليل على أن الصادق المهدي كان يعلم أن السلطة لن تخرج من نفس المؤسسة التي ينتمي إليها، لذا تجاهل نصيحة مؤسسته الصغيرة، أي حزب الأمة، ويبق السؤال، متى كان الصادق المهدي يعمل بتوصيات حزبه؟

(د) عندما إشتدت المعارك العسكرية مع الحركات المسلحة في دارفور وجبال النوبة والنيل الأزرق، صرح عمر البشير في أكثر من مرة، بأنه سيكون آخر رئيس عربي في السودان، ما لم يتم القضاء كلياً على هذه الحركات المسلحة. لذلك فإن عمر البشير يعنى ما يقول، فهو يريد أن يوجه هذه التصريحات، مباشرةً للمؤسسة السياسية/ الاجتماعية لتتوحد وتتكاتف حتى لا تضيع السلطة منها وللأبد. بهذا الأسلوب المنافِ يتواصل الحال في التمكين، وفي تبادل السلطة داخل المؤسسة السياسية/ الاجتماعية، في إستبعاد الأطراف من المشاركة الفعلية في إدارة شئون وطنهم، مما قاد إلى نشوء صراعات ثقافية وسياسية واقتصادية، بين المركز الذي تقوده هذه المؤسسة والأطراف.

الشاهد، أن هناك إشكالات كثيرة في التكوين الفكري والوجداني للنخبة السودانية الحاكمة. فقد نتج عن تلك الإشكالات ضعف في البناء المعرفي، وهشاشة في التكوين العقلي. وحينما يكون هناك ضعف في تكوين القادة المعرفي، واهتزاز في وعيهم بالذاتية،

(١) مبارك الفاضل المهدي، رسالة مفتوحة إلى السيد الصادق المهدي، (سودانايل، ٢٩/ ٨/ ٢٠١٢م).

وهشاشة في معرفتهم بالتاريخ والواقع، يكون الفشل حتمياً. إن طاقم الحكم في السودان منذ الاستقلال ١٩٥٦م، حتى يومنا هذا، مدنيين وعسكريين، لم يستطيعوا أن يحدثوا تغييراً إيجابياً يذكر، أو يحققوا تنمية يشار إليها. وبالتالي فشلت النخبة السودانية حتى يومنا هذا في وضع نواة أو لبنة لنظام سياسي يتناسب مع الواقع السوداني. ففي هذا المشهد المشئوم، أود أن أقارن أوجه الشبه بين مصطلحي «واسب WASP» و«برام BRAM». لنرى كيف أن النخبة النيلية، قد نسخت الجانب المظلم لبنية النخبة الأمريكية القائمة على أصول الأنجلو/ سكسوني، هذه النخبة (العرقية) ترى في نفسها أنها المؤسس الأساسي للدولة الأمريكية، وللحفاظ عليها ورعايتها، عليها أن تتمسك برئاسة الدولة والمؤسسات السيادية والمالية. فالنخبة الأمريكية هذه أشتهرت ب«واسب». إن مصطلح White Anglo-Saxon Protestant (WASP) هو تنظيم عرقي غير رسمي، يعني الأبيض البروتستانتي من أصل الأنجلو/ سكسوني، ويطلق هذا المصطلح لطبقة أمريكية من أصول إنجليزية بروتستانية، ويُعْتَقد أن هذا المصطلح، ينطبق على المجموعة التي تسيطر على السلطة الاجتماعية والمالية الغير متكافئة مع الآخرين. لكن تاريخياً يعود الإشارة لهذا المصطلح إلى اللغة الأنجلو سكسونية قبل حوالي العام ١١٥٠م. وقد شاع المصطلح من قبل عالم الاجتماع والأستاذ بجامعة ولاية بنسلفانيا «إي ديغبي بولتزل»[1] في كتابه المؤسسة البروتستانتية: الأرستقراطية والطبقية في أمريكا، ١٩٦٤م. فهو يرى في كتابه هذا، أن هناك أزمة في القيادة الأميركية، في منتصف القرن العشرين وأن هذا يعود جزئياً، كما يعتقد هو، إلى تراجع سلطة «واسب» القائمة على الطبقة العليا للبيض الأنجلو سكسوانيين. من جانب آخر، نجد أن الكثيرين من المفكرين، بما في ذلك الباحث أنتوني سميث، يزعمون أن تأسيس الدول يعود إلى الأساس العرقي للمجموعات العرقية ما قبل الحداثة. فالنخبة المبكرة لـ «واسب» القائمة على العرقية، هي التي أسست الولايات المتحدة الأمريكية سياسياً ومعها المؤسسات الكبيرة، على أساس البنية الاجتماعية الموالية لها، بدءً من القرن السابع عشر، حتى ستينات القرن الماضي، عندما بدأ مجتمع «واسب» في التخلي تدريجياً عن السيطرة على المؤسسات الوطنية، بل بدأ هذا المجتمع يتراجع فيما داخل بنيته أيضاً. على كل حال لم يبدأ تدني إمتيازات وسلطات البروتستانتية القديمة، إلا بعد الحرب العالمية الثانية. ففي الخدمة المدنية الاتحادية وخصوصاً وزارة الخارجية، التي

(1)https://waspmanifesto.wordpress.com/about/

كانت تهيمن عليها الطائفة البروتستانتية، بجد أن الطائفة الكاثوليكية واليهود، حققت فيها نجاحا قويا خاصة بعد العام ١٩٤٥م. ومع ذلك، لا يزال تأثير نخبة البروتستانت البيض في الثقافة والسياسة والاقتصاد الأمريكي يلعب الدور الفعال.

من جانب آخر، يعني مصطلح «برام»، حسب تعريف أحمد عبد الرحمن، القيادي البارز في جماعة الأخوان المسلمين السودانيين، Brown Reverian Arab Muslim (BRAM) ويعني هذا المصطلح «الرجل العربي النيلي الأسمر المسلم»، وهو أيضاً تنظيم عرقي غير رسمي. ويعتقد أحمد عبد الرحمن، أن النيليين الشماليين هم الذين أسسوا الدولة السودانية، لذا يمتلكون الحق الإلهي في حكمها. الفارق الشاسع بين الإثنين، أن «واسب» قاد أمريكا إلى قمة الحضارة الإنسانية، حتى الآن، فأصبحت أمريكا سيدة العالم في التقدم والنماء، بينما قاد «برام» الدولة السودانية إلى التفكك والتخلف، فأصبحت الدولة الوحيدة في عالم اليوم التي تتقهقر إلى الوراء، وبسرعة مضطردة. وعلى الرغم من أن «واسب» قائم على العرقية، إلا أنه قاد الدولة الأمريكية بأن تساوي بين جميع مواطنيها، دون أي تمييز في العرق أو اللون أو الدين أو الإقليم أو الجنس، دستورياً. بينما أسس «برام» الدولة السودانية على العرقية الآحادية والديانة الواحدة، دستوريًا أي على إقصاء كل ما دون ذلك.

وبالرغم من أن شعوب السودان، قد تعايشت مع بعضها بسلام لقرون طويلة، إلا أن تاريخ النزاعات المسلحة، كما سبق أن أشرنا إليها، في جنوب السودان والصراع المسلح الجاري اليوم في دارفور وجنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق، قد أثبت بدون شك بأن الاختلافات السياسية والاجتماعية الحقيقية، ما زالت موجودة بين المكونات السودان الدينية والاجتماعية المختلفة. وبما أن عمر السودان المستقل يفوق نصف قرن من الزمان، إلا أن النخبة الحاكمة في الخرطوم، قد أخفقت في خلق أمة سودانية من التنوع الغني لمكونات البلاد الاجتماعية. لهذا ومن ناحية الهوية الوطنية، يمكن أن يعتبر السودان ذا الشعوب المتعددة، لا يزال في طور التكوين. بل أصبحت الحالة السياسية في السودان في غاية التعقيد عندما سيطرت أقلية من مجموعة عرقية واحدة على السلطة السياسية والإقتصادية في البلاد، تم هذا في يونيو ١٩٨٩ من خلال إنقلاب عسكري ضد حكومة منتخبة ديمقراطياً.

فالأفق الضيق الذي يتميز به هذه المجموعة العرقية للسياسات الإثنية الموجهة ض الأغلبية الساحقة في البلاد، وتبنيها للراية الإسلامية الخادعة والسياسات البدائي المستندة على التفسير الخاطئ والمشوه لتعاليم الإسلام – التي يحلو لهم أن يسمو

بالمشروع الحضاري - وإستعلاء العرقية والثقافة العربية على الإنتماءات العرقية والثقافات المتنوعة الأخرى في السودان، ومظاهر التمايز المتزايدة كمحاباة الأقارب والتهميش السياسي والإقصاء الاقتصادي والعزل الاجتماعي. زد على ذلك الفساد والتطهير العرقي والإبادة الجماعية وإيواء الإرهاب الإقليمي والدولي، قد أضحت كلها من السمات اللازمة لنظام المؤتمر الوطني الحالي، والتي دفعت بلا شك إلى استفحال الحروبات الأهلية في البلاد. وبالتالي فإن هذه السياسات الإقصائية المبرمجة، قضت جميعها على قضايا التماسك والوحدة الإجتماعية في السودان، أدى ذلك أن أصبحت البلاد اليوم في مفترق طرق، وربما تؤدي إلى تفكيك السودان الباقي إلى عدة كيانات متنافرة.

إن سياسات الإقصاء السياسي والاقتصادي، والتمادي في نقض العهود وإبطال أي محاولة وطنية للإصلاح، كلها قادت إلى تجربة ممارسة حق تقرير المصير في جنوب البلاد. فحق تقرير المصير كما هو منصوص عليه في إتفاقية السلام الشامل، قد أدى بالفعل إلى فصل جنوب السودان ومن ثمّ إلى تأسيس دولة مستقلة في يوليو العام ٢٠١١م. إن نتيجة إستفتاء جنوب السودان في السابع من فبراير ٢٠١١م، والتي بلغت نسبتها ٩٨.٨٣٪ لصالح الإنفصال[1]، في عملية نزيهة وحرة وشفافة، دليل قاطع على فشل الدولة السودانية، في الإعتراف الفعلي والعملي بالتنوع الثقافي والديني والعرقي واللغوي، وهو أيضاً دليل آخر على عدم الإعتراف بالتعددية السياسية والديمقراطية الحقيقية، ونظام حكم رشيد وسيادة حكم القانون. كما أن نتيجة الإستفتاء هذه، أيضاً دليل إضافي على عدم تجانس الشعوب السودانية، إذ كان من المؤمل أن تندلع ثورات شعبية عارمة، ضد نظام الجبهة القومية الإسلامية، الذي مهد بكل الوسائل لإنفصال الجنوب. وأخص بالذكر هنا قبائل الإلتماس الحدودي، في كل من كردفان ودارفور مع الجنوب، التي لها مصالح حيوية مشتركة مع دولة الجنوب، على وجه الخصوص الاقتصادية منها والاجتماعية. كذلك كان من المؤمل، أن تثور الأحزاب السياسية، من منطلق أن مستقبل حكم البلاد هو لهذه الأحزاب، لذا سؤالنا الموضوعي لها، كيف ستحكم عندما تأتي الديمقراطية الحقيقية؟ إذ يكون البلد قد فقد نسبة كبيرة من موارده الطبيعية والبشرية! التي تشكل عصب الاقتصاد الوطني.

لذلك يمكن أن نقول، أن حال السودان هذا هو نتيجة حتمية كانت متوقعة، لأن

(1)http://southernsudan2011.com/

المبادرات الخلاقة والأطروحات الفكرية والرؤى التصحيحة المبكرة، مثل النظام الفيدرالي للحكم في السودان، والذي اقترحه الجنوبيون قبل الاستقلال، إلا أن مثل هذه المبادرات الوطنية لا تجد التفهم الصحيح من النخبة الحاكمة، بل وجدت عدم القبول وبالتالي التجاهل التام. وبهذا الفهم القاصر للأفكار الوطنية النابعة من الواقع السوداني، وهذا القصور الناتج عن الغيبوبة المعرفية، والضعف في الوعي، الذي كان أكثر وضوحاً لدى القادة والمثقفين، جعل السودان يفقد وصفات سيناروات وحدوية جليلة، وضحايا كُثر. وبهذا أخفقت النخب الحاكمة في السودان في تأسيس دولة وطنية جامعة. فنتيجة الإستفتاء هذه تجعل الكثيرين يتوقعون بأن تتشدد مناطق أخرى مهمشة في كفاحها، لإنهاء العلاقات الإدارية الغير متوازنة السائدة اليوم في البلاد وتختار خياراً مماثلاً، أي الإنفصال. ولإنقاذ البلاد من هوة الإنهيار والتفكك الكليّ، يجب على كل القوى السياسية السودانية والمدنية، أن تسعى جادة وخالصة إلى عقد إجتماع جامع، بإرادة حرة لإيجاد مخرج لهذا المأزق، والوصول إلى تسوية سياسية عادلة وسلمية، تسمح لأهل السودان بالعيش في عزة وكرامةً داخل الوطن الواحد، ولا يمكن ذلك إلا بتبني دستور دائم يوضح بجلاء، العلاقة بين المركز والأقاليم، بالإضافة إلى استقلال السلطات بين أركان الحكومة الثلاثة - التشريعي والقضائي والتنفيذي. هذا هو الطريق الأكثر فعالية وواقعية، لضمان مشاركة كل أقاليم البلاد، عبر تجمعاتهم العرقية في تقرير مصير حياتهم السياسية والإقتصادية والإجتماعية، كمواطنين متساويين في الوطن الواحد.

مبتكرو الفكر الوطني ينقلبون عليه :

لقد كتب عدد غير قليل عن فشل النخبة الحاكمة لتماسك وحدة البلاد، وفي مقدمتهم د. منصور خالد خاصة في كتبه (السودان: أهوال الحرب .. وطموحات السلام، قصة بلدين) [1] وفي (تكاثر الزعزع وتناقص الأوتاد) [2]. لكنني أريد أن أتناول في هذه الجزئية من الكتاب، أساليب التنصل من المبادئ والاتفاقيات التي تمارسه

(١) دكتور منصور خالد، السودان: أهوال الحرب .. وطموحات السلام، قصة بلدين، الطبع الثانية، (الخرطوم: دار مدارك للطباعة والنشر، ٢٠٠٨م). صفحات ١٤٤ - ١٨٧ وأيضا ٦٥١ - ٧٢٩.

(٢) دكتور منصور خالد، تكاثر الزعازع وتناقص الأوتاد: حول قضايا التغيير السياسي ومشكلات الحرب والسلام في السودان، (الخرطوم دار مدارك للطباعة والنشر، ٢٠١٠م). صفحات ٢٣ - ٢٨ وأيضاً ١٣٥ - ١٦٧.

النخب السودانية الحاكمة، حتى وإن شهد عليها أعلى مستويات المجتمع الدولي، وبالتالي يمكن أن نستصحب معنا القارئ الكريم إلى أُسرِ أزمة نكران الذات، وذلك بقراءة متأنية لثلاثة وثائق سودانية، عالجت نظرياً المسائل الدستورية الخلافية، ولكن السودانيون فشلوا تماماً عن قصد متعمد في تنفيذها. هذه الوثائق هي:

(أ) مقررات أسمرا للقضايا المصيرية لسنة ١٩٩٥م.

(ب) بروتوكول مشاكوس لسنة ٢٠٠٢م.

(ج) إعلان المبادئ لتسوية النزاع السوداني في دارفور لسنة ٢٠٠٥م في أبوجا. الوثائق مرفقة[١].

أولاً؛ جمعت هذه الوثائق كل الفعاليات السياسية السودانية، الحزبية المعارضة منها والماسكة بزمام السلطة، الحركات المسلحة منها ومنظمات المجتمع المدني السلمية، قيادات المركز مع قيادات المهمشين أو الأطراف. فإذا كانت مقررات أسمرا قد وقع عليها، أكثر من عشرة فعالية معارضة - هناك فعاليات سياسية أخرى انضمت لاحقاً. فإن مفاوضات مشاكوس وأبوجا قد جمعت الحركات المسلحة المعارضة والحكومة المركزية، الشاهد في الأمر، أن هذه التجمعات قد شهد عليها المجتمع الدولي، بما في ذلك المنظمات الدولية (الأمم المتحدة) والإقليمية (الاتحاد الإفريقي).

ثانياً؛ جاء اهتمامنا في هذا الكتاب بوثائق إعلان المبادئ، دون الاهتمام بمجريات ونتائج الاتفاقيات المبرمة، وذلك أن إعلان المبادئ يعتبر بمثابة خارطة الطريق التي يتم فيها، أولاً الإعتراف بجوهر المشكلة وبمبدأ الحل السلمي، وما الاتفاقيات إلا تفاصيل للمبادئ المعلنة في إعلان المبادئ. وفي سبيل إبداء حسن النوايا للوصول إلى حلول شاملة، نجد أن الوثائق الثلاثة قد إعترفت بعمق الأزمة نلخصها في الآتي:

(أ) عدم التمييز بين المواطنين بسبب الدين أو العرق أو الجنس أو الثقافة أو القبيلة أو الإقليم. بل يبطل أي قانون يصدر مخالفاً لذلك ويعتبر غير دستوري، وهذا يعني ألا

(١) وثائق إعلان المبادئ، في كل من أسمرا (إريتريا) ومشاكوس (كينيا) وأبوجا (نيجيريا). الملاحظ أن مشروع حق تقرير المصير، لم يتم إدراجه في وثيقة أبوجا لإعلان المبادئ الخاص بحل مشكلة دارفور. ربما يدل ذلك على تمسك أهل دارفور بوحدة السودان.

يكون الدين المرجع الأساسي في العملية السياسية.

(ب) الظلم التاريخي الواقع على الأطراف، وأن جوهر الصراع السياسي والاجتماعي والاقتصادي الحالي في السودان، يحتاج إلى تسوية شاملة تعالج أسبابه وجوانبه المختلفة، بمعنى آخر أن يتم ذلك في إطار معالجة الأسباب الجذرية للصراع، وإقامة إطار للحكم من خلاله يتم تقاسم السلطة والثروة بعدالة، وتتم كفالة حقوق الإنسان.

(ج) التفاوض السلمي، يفضي إلى الحل الشامل للصراع الذي يقوم على أساس إعلان المبادئ، حتى يكون لصالح جميع شعوب السودان.

(د) ضخامة حجم المأساة الإنسانية التي يعاني منها إنسان الهامش، وأن النزاع المسلح في السودان، هو الأطول في أفريقيا، وأنه أدى إلى تسبب خسارة رهيبة في الأرواح، وعليه إعترفت هذه الفعاليات السياسية بأن تحترم القانون الإنساني الدولي وتعمل على تعزيز وحماية حقوق الإنسان، بما فيها حقوق المرأة والطفل، وإزالة ما لحق بحياة الضحايا والمنكوبين من المعاناة على المدى الآني والمستقبلي.

ثالثاً: وهو المهم، لأنه يخص المبادئ الأساسية للدستور الوطني، أجمعت هذه القوى السياسية واتفقت على المسائل الدستورية الخلافية. منها:

(أ) مسألة الدين والدولة، إذ جاء في بعض بنود إعلان المبادئ: إن الدين والعادات والتقاليد، هي مصادر القوة المعنوية والإلهام للشعب السوداني، لذلك يفهم من هذا، أن يكفل القانون المساواة الكاملة بين المواطنين، تأسيساً على حق المواطنة واحترام المعتقدات والتقاليد وعدم التمييز بين المواطنين بسبب الدين أو العرق أو الجنس أو الثقافة، ويبطل أي قانون يصدر مخالفاً لذلك، ويعتبر غير دستوري. بل منهم من ذهب إلى أنه لا يجوز لأي حزب سياسي أن يؤسس على أساس ديني.

(ب) نظام الحكم اللامركزي، إذ فيه اجماع عام دون تحفظ، فجاء ملخص النظام اللامركزي بأن يؤسس الحكم اللامركزي، على توزيع السلطات والصلاحيات بين المركز والمستويات الدنيا، بشكل فعال لضمان المشاركة المحلية لإدارة الدولة بعدالة.

(ج) تأسيس نظام حكم ديمقراطي قائم على التعددية السياسية، مع مراعاة التنوع الثقافي والعرقي والديني واللغوي، والمساواة بين الجنسين لشعب السودان. أضف إلى

ذلك حرية المجتمع المدني، وسيادة حكم القانون واستقلال القضاء، وحرية وسائل الإعلام، والمساءلة والشفافية والعدالة والمساواة للجميع في القيمة البشرية.

(د) الهوية الوطنية، اتفق الجميع على أن المواطنة هي أساس الحقوق والواجبات المدنية والسياسية، بما في ذلك حرية التعبير وتكوين الجمعيات لجميع السودانيين. ولا يجوز التمييز لأي مواطن سوداني على أساس الدين أو المعتقد أو العرق أو الجنس أو لأي سبب آخر، ويدرج ذلك في الدستور الوطني - هذا المبدأ مكرر في أكثر من موضع - وهذا يدل على عمق سياسات الإقصاء بالوسائل المتعددة. وهذا يعني أن الهوية هي السردانوية، طالما الإنسان منتمي لوطن السودان.

رابعاً؛ وفي الجوانب الإجرائية لتنفيذ ما اتفق عليه، وافق الجميع على حق تقرير المصير والوحدة الطوعية. ففي ذلك أن وحدة السودان، تقام على أساس الإرادة الحرة لشعبه والحكم الديمقراطي والمساءلة والمساواة والاحترام والعدالة لجميع مواطني السودان، والتأكيد على أن مبدأ حق تقرير المصير حق أصيل وأساسي وديمقراطي للشعوب.

خامساً؛ وقعت على هذه الوثائق مجملاً، كل الفعاليات السياسية السودانية، المعارضة منها والحاكمة، والأهم أنه شهد عليها مجملاً، المجتمع الدولي ممثلاً في الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية ومنظمة إيقاد، إضافة للدول المستضيفة وهي أريتريا وكينيا ونيجيريا. والغرض من حضور المجتمع الدولي ليس فقط أن يشهد على التوقيع بل مراقبة تنفيذ ما تمّ الاتفاق عليه. في هذا الجانب يمكن أن نقول أن المجتمع الدولي له ازدواجية التعامل مع القضايا القطرية. مثال ذلك لماذا رفع المجتمع الدولي ممثلاً في الولايات المتحدة الأمريكية، العصا لحكومة السودان في جزئية بروتوكول مشاكوس التي تخص جنوب السودان؟ ولم تفعل ذلك في الجزئيات التي تخص مناطق أبيي وجبال النوبة والأنقسنا، بل ما يخص اتفاقية سلام دارفور في أبوجا؟.

سادساً؛ ضرورة إجراء مصالحة شاملة لكل البلاد، وأيضاً مصالحة بينية داخل كل إقليم. لقد وردت مسألة المصالحة ضمناً في كل الوثائق الثلاثة، إلا أنها وردت بوضوح تام في وثيقة أبوجا، وفيها «تعزيز المصالحة، واستعادة التعايش السلمي التقليدي بين الطوائف في دارفور، استناداً على مبدأ الاحترام المتبادل، والإلتزام لمنع الإنقسامات

المستقبلية، ضرورية لاستعادة الحفاظ على السلام والإستقرار الدائمين في دارفور". وتكمن أهمية المصالحة المجتمعية لأنه بدونها لن يكتب نجاح لأي اتفاق سياسي، ولا استقرار للدولة السودانية حتى إذا ما تم إعادة تشكيلها برضاء كل الشعوب السودانية.

سابعاً؛ لماذا مبتكري الأفكار الوطنية ينقلبون على ما اتفقوا عليها من مبادئ؟ إن الاعترافات التي أدليت والتي تخص عمق المشكلة السودانية، فضلاً عن الأفكار التي تمّ بلورتها في الوثائق الثلاثة، كفيلة بأن تخرج البلاد من أزمتها السياسية وتأتي بسلام واستقرار دائمين. لكن العقبة تكمن في الذين ابتكروا تلك المبادئ القيمة، فهم أول من نقضها وتنصل منها، من قبل أن تصل للشعب للإدلاء برايه. وعندما نعلم أن الحوارات والتي تمّ بوجبها التوصل لصياغة الوثائق المذكورة كانت كلها في الخارج، وبمجرد الانتهاء من صياغة الوثيقة تبرز الطموحات الشخصية لقادة المعارضة، فكل فرد قيادي معارض، يرى في نفسه الأهلية ليخلف الحاكم المستبد، ولكن منطق الأشياء يحتم اختيار واحد فقط، ففي اللحظات الحاسمة، أي لحظات تنفيذ الاتفاق، تتصادم مصالح المعارضين، فهم يتكلمون معاً في معارضتهم للحاكم وقلوبهم وأفعالهم شتى. لذا جاء سؤالنا أولاً لماذا الصانع ينقلب على صناعته؟ تاريخ السودان في نقض العهود، مليئ بالتجارب المريرة، وهو أن الذين في السلطة هم الذين ينقضون العهد. أمثلة قليلة نوردها هنا:

(أ) نقض نخب الشمال النيلي للوعد الذي قطعوه مع الجنوبيين، لتطبيق النظام الفيدرالي بعد الاستقلال، إذا صوتوا للاستقلال.

(ب) تنصل قادة الأحزاب عن البنود المتفق عليها في مؤتمر المائدة المستديرة، الذي تم عقده في الخرطوم في ١٦ مارس ١٩٦٥م برئاسة البروفسير/ النذير دفع الله، وذلك لإستحالة مواصلته في جوبا.

(ج) تنصل النميري لاتفاقية أديس ،بابا في العام ١٩٨٣م، أي بعد عشرة سنوات فقط من التوقيع عليها.

(د) لكن المسألة التي تحتاج إلى توضيح مفصلي، لماذا تنصل قادة التجمع الوطني الديمقراطي لمقررات أسمرا للقضايا المصيرية؟ والتي تعتبر - حتى هذه اللحظة - أنها من أفضل العلاجات للأزمة السودانية، لأنها عالجت قضيتي الوحدة الطوعية وعلاقة

الدين بالدولة بشكل مفصلي، مجمع عليها من كل الأطراف إذا ما تمّ تنفيذها - على الأقل نظرياً[1].

مرة أخرى نعود لأسئلتنا الموضوعية. هل نحن شعب أنعدم فينا الشعور الوطني، أم شعب لا نقدر بعضنا ولا نحترم أنفسنا إلا بالعصا؟ لماذا تتأصل فينا روح نقض العهود؟ لماذا تنعدم فينا الإبداعات الخلاقة للخروج من المأزق الذي نحن فيه غارقون؟ لماذا لم تهتز بنا الأرض عندما انفصل الجنوب؟ هل نحن مستسلمون بأن مستقبل السودان قائم على تطور الثقافة الإخوانية؟ أو بالأحرى الإسلامية المزيفة؟. ومن الأسئلة الموضوعية، لماذا كل هذا التشظي والخلافات التي لم تعد هناك فعالية سياسية واحدة سليمة ومعافاة منها؟ وبما أن دين الإسلام واحد، لماذا الانقسامات والتكتلات داخل حزب المؤتمر الوطني نفسه، وهو حزب إسلامي؟ هل يعود ذلك لقول سيدنا علي بن أبي طالب بأن القرآن حمال أوجه؟ وإذا كان الإسلاميون لا يتفقون فيما بينهم، لماذا يقحمون الدين في السياسة؟ ويمكن أن تكون هناك المزيد من الأسئلة. نحن نعتقد جازمين أننا نحتاج إلى مراجعة حقيقية، لسلوكنا الفردي والجمعي الذي يخص الوعود والمصداقية. نحن نحتاج إلى جهود جبارة، جهود خارقة للإجابة على الأسئلة التي ليست صعبة بل الممنوع منها. هذا إذا أردنا صادقين ومخلصين أن نعالج الأزمة السودانية.

دارفور: أحد نماذج التهميش الإقليمي في السودان:

يمكن أن يعتبر إقليم دارفور، الذي كان دولة مستقلة عاشت لما يفوق الخمسة قرون، والذي يقع في أقصى غرب السودان نموذجاً حياً لتطبيق سياسات التهميش، التي تمارسها الأنظمة المركزية في الخرطوم على مناطق الأطراف في السودان. دارفور هو آخر إقليم يتم ضمه قسراً للسودان الحديث، عندما تم غزوه بواسطة الاستعمار البريطاني في عام ١٩١٦م، وبالتالي أصبح رسمياً كأحد مديريات السودان في الأول من يناير ١٩١٧م. وفي الواقع لدارفور أهمية خاصة في الخارطة السياسية والاجتماعية والاقتصادية السودانية، ليس فقط من ناحية الخلفية التاريخية، وما يختزنه ذاك التاريخ من تجربة ثرة في إدارة الدولة، أو مساهمته الفعالة في التحرر من الاستعماريين

(١) دكتور منصور خالد، مصدر سابق.

التركي/ المصري والبريطاني/ المصري، أو دعمه الموضوعي لتماسك وحدة البلاد، مثال، (الثورة المهدية، إرجاع النميري للسلطة بعد انقلاب الشيوعيين في العام ١٩٧١م، الجبهة الوطنية العام ١٩٧٦م). بل أيضاً، تعود أهمية دارفور في أنها من أكبر أقاليم السودان الشمالي مساحة. كما أن شعوب دارفور تتحلى أخلاقياً بالتسامح، لذا فالقبائل الدارفورية متواجدة ومقيمة في كل أرجاء السودان، دون أن تسبب أية قلاقل اجتماعية في مساكنها الجديدة. كما أنه في موضع اجتماعي آخر يمثل شعب دارفور الأغلبيتين الاجتماعيتين في السودان، أي الأغلبية الإفريقية والأغلبية الإسلامية. من الناحية الاقتصادية تكمن أهمية دارفور في المخزون الضخم للثروة الطبيعية، ما ظهر منها في الثروة البشرية والثروة الزراعية بشقيه النباتي والحيواني، وما لم يظهر منها في باطن الأرض من بترول ومعادن أخرى. لذا فإن دارفور أجدر من أي إقليم آخر، بأن يتولى ترويج مفهوم العقد الاجتماعي، الذي يعترف ويحترم خصائص كيانات الدولة، ويلبي حاجات وتطلعات شعوبها بحرية تامة، من بينها تطوير النظام اللامركزي للحكم مما يؤدي إلى وحدة البلاد واستقرارها.

وبالرغم من أن هذا الإقليم، يزخر بالإمكانيات البشرية والطبيعية وكذا الإرث التاريخي، الذي يمكن أن يوظف بفعالية متقنة لمنفعة البلاد عامة، إلا أن كل الأنظمة التي تعاقبت على حكم البلاد، منذ إستقلال السودان لعبت أدواراً مختلفة نحو دارفور، لكن بهدف مشترك واحد هو تهميش إقليم دارفور، وحرمانه من التنمية وعزله من المشاركة الفعلية في السلطة. لكن نظام حزب المؤتمر الوطني الحالي، لعب وما زال يلعب، أسوأ الأدوار في تحطيم بنية دارفور الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وذلك بتبني سياسة «فرق تسد». لقد أوضحنا من قبل بأن النخب النيلية الشمالية الحاكمة في السودان، ومنذ تاريخ الإستقلال في العام ١٩٥٦م قد وضعت منهجاً محكماً ليس فقط كيف تُحكم البلاد لكن أيضاً بمَن! تلك هي السياسات التي قادت الجنوب للإنفصال. وهذا هو البرنامج نفسه الذي بموجبه يمارس النظام الحالي، جرائم الإبادة الجماعية والتطهير العرقي وسياسة الأرض المحروقة في دارفور، واستقدامه مستوطنين جدد (مرتزقة من خارج السودان) في الإقليم بغرض الإستيطان في مكان السكان الأصليين. وهذا هو النهج نفسه الذي يمارسه حزب المؤتمر الوطني حالياً، في تعطيل عملية المشورة الشعبية في جنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق، هذا المنهج جدده عمر

البشير في القضارف بعد إعلان نتيجة الإستفتاء في الجنوب، حين إعلن على الملأ بأن السودان الشمالي سيصبح دولة إسلامية/ عربية. بينما البشير وزمرته أنفسهم عروبتهم مشكوك فيها، لكنهم يتشبثون. وقبل خطاب البشير هذا، وفي غمرة الحرب في دارفور ٢٠٠٥م، صاح والي جنوب دارفور آنذاك، عطا المنان، أمام حشد جماهيري في مدينة شعيرية: بقوله «على الزرقة البحث عن كوكب آخر للعيش فيه». .... سأترك التعليق على هذا التصريح للقارئ الكريم.

أزاء تطبيق برامج المركز الهدام في عموم دارفور، هناك برامج إقليمي عنصري آخر، بالطبع برعاية المركز، تتطابق أهدافه مع أهداف المركز، وهو الخلاص من إنسان دارفور الذي ينحدر من أصول إفريقية، بمعنى آخر السعي الحثيث لجعل دارفور إقليماً عربياً صرفاً. فقادة البرنامجان متفقان زوراً، ضد إنسان دارفور الإفريقي، بينما كلاهما يعملان في الخفاء لهيمنة كل طرف على الآخر. فالبرامج الإقليمي هذا يخطط له المركز ويقوده وينفذه، ما يسمى بتنظيم التجمع العربي، والذي تم تأسيسه في العام ١٩٨٧م في ظل حكومة الصادق المهدي. ستجد ستة من وثائق التجمع العربي - قام بجمعها بروفسير عبد الله عثمان التوم، أستاذ علم الاجتماع بجامعة دبلن الأيرلندية - من ضمن الملاحق في نهاية الكتاب[1]. الوثيقة الأولى هي البيان الأساسي لتنظيم التجمع العربي بتارخ ٥ أكتوبر ١٩٨٧م، تم توقيعه من قبل أربعة وعشرين (٢٤) شخصاً، من جملة (٢٧) إذ انسحب ثلاثة منهم عن التوقيع. تمّ نشر هذا البيان في الصحف اليومية في حينها في الخرطوم، وبالتالي قرأه كل قراء الصحف اليومية من مواطنين ورسميين حكوميين في ذاك التاريخ، بل أكاد أجزم أن قرأه كل أعضاء الجهاز التنفيذي والتشريعي المنتخبين ديمقراطياً، وكذا قادة الجهاز القضائي، وكل أعضاء مجلس رأس الدولة (السيادة). بعض فقرات هذه البيانات تقول «إن العنصر العربي الذي يعرف اليوم بالقبائل العربية في دارفور دخل السودان ضمن الموجات العربية التي وفدت إلى السودان في القرن الخامس عشر الميلادي. ... وكما تعلمون فقد حال الجعليون والدناقلة والشايقية بيننا وبين حكم السودان لمدة تناهز القرن، وهم مهما تدثروا بثياب العروبة، هجين أصبح عرقاً وثقافة جزء لا يتجزأ من النسيج النوبي المتمصر، وستظل تلك الفئة تتشبث بحكم

(١) دكتور عبد الله عثمان التوم، بيانات التجمع العربي.

البلاد إلى الأبد، إذ بلغنا أن أطراف هذا المثلاثي قد أقسموا مؤخراً على أن تبقى السلطة تداولاً بينهم. العجب في هذا الأمر، أن الصادق المهدي نفسه من الأصول الإفريقية. فجده الإمام محمد أحمد المهدي، دنقلاوي نوبي كوشي، وجدته الميرم، مقبولة حفيدة السلطان محمد الفضل، فوراوية إفريقية الأصل. إذاً الإدعاء بالعروبة، من أين جاء به الصادق المهدي؟ من جهة أخرى، يكون السؤال للتجمع العربي الذي يصف الدناقلة بأنهم هجين، إذاً لماذا يتنجدون بغير العربي للوصل إلى السلطة؟

مواصلة لبيانات التجمع العربي، هنا المزيد من بعض فقراتها، «تطوير التفاهم الإستراتيجي مع الجماهيرية على هدى ما إختطه البقلاني أصيل والشيخ إبن عمر. ... تحت حراسة قواتنا التي لا تعرف المستحيل تحت الشمس وأخيراً نرجو من سيادتكم مخاطبة إدارة غرفة عمليات العسكرية بتصديق طائرة لنقل المقبرة المذكور بوادي صالح الذي يضم يمكن ١٢٠٠ ألف ومائتين.» .... لن أطيل في التعليق، لأن الوثائق مرفقة بكاملها وهي تتحدث عن نفسها، لكن ما أردت توضيحه، هو أن الذي يدور في دارفور من دمار شامل، ليس بوليد صدفة بل مخطط له منذ زمن بعيد فتكاملت حلقاته في عهد الإنقاذ (عهد الهلاك). لم يشجب الصادق المهدي، رئيس وزراء السودان آنذاك. بيان التجمع العربي هذا، والذي كان معنوناً له شخصياً بصفته رئيساً لوزراء السودان. الشاهد في الأمر أنه استلم البيان واطلع عليه، مما يدل على علمه بالتنظيم العنصري الوليد، بل مباركته له بأن تمّ تنصيب عبد الله مسار في وظيفة رفيعة، ومنذ ذاك الوقت ظل مسار يتنقل من وظيفة في الخدمة المدنية إلى وظائف سياسية حتى وصل لمنصب مساعد رئيس الجمهورية في عهد الإنقاذ، كل هذه الوظائف عبارة عن مكافأة له لقيادته للتجمع العربي. وبالرغم من أنه من الصعب التحقق، فيما إذا كان هناك ثمة اجماع من القبائل العربية الدارفورية، حول هذه الوثائق، إلا أن العقلاء من القبائل العربية، لم يشجبوا ويتنصلوا علناً في وسائل الإعلام من هذا التنظيم الفتاك للنسيج الاجتماعي. وكأنما ينطبق عليهم المثل السوداني العامي «السكوت رِضا». من الأمور التي لا يمكن أن تفسر بموضوعية وعقلانية، أن خطاب هذه البيانات يحمل بين طياته، حس الكبرياء والحق الإلهي لإحتكار السلطة، وفي سبيل ذلك استعدادهم التام لإستخدام كافة الوسائل لتحقيق الأهداف المعلنة. أضف إلى ذلك الحقد الدفين الذي يحمله الجنجويد تجاه أهل دارفور، إذ كيف لنا أن نفسر مسلك علي عبد الرحمن كوشيب، أحد قادة

الجنجويد المطلوب لدى المحكمة الجنائية الدولية، وهو يمشي فوق الجثث البشرية في قرية «كيليك» بجنوب دارفور، غير الحقد والجاهلية. ولماذا هذا الحقد من أساسه؟ وهذه الجثث الهامدة هي التي استضافتك وأكرمتك، عندما أتيت طالباً الاستقرار قبل خمسمائة عام فقط. لهذا فالشيء الوثيق بالصلة هنا، إن هذه الوثائق هي جزء لا يتجزأ من الثقافة العربية، في زمن الجاهلية المواتمة لإرتكاب الإبادة الجماعية. هنا يقارن بروفسير عبد الله التوم في ورقة له بعنوان (التجمع العربي وأيديولوجية الإبادة الجماعية في دارفور، السودان ٢٠٠٧م)، يقارن أوجه الشبه بين أيديولوجية الهوتو المسمى ب«الوصايا العشر للهوتو»، والتي أدت إلى الإبادة الجماعية في رواندا في العام ١٩٩٤م، مع بيانات التجمع العربي. فلنأخذ أمثلة منها:

(أ) تقرأ النقطة ٥ من الوصايا العشرة للهوتو، «كل المواقع الإستراتيجية، السياسية، الإدارية، الاقتصادية والعسكرية يتوجب أن يُعهد بها إلى قبائل الهوتو.» تقابلها من وثائق التجمع العربي «الإنخراط الواعي في القوات المسلحة والأجهزة الأمنية حث جميع القادرين من الأهل على الانخراط في قوات السلام».

(ب) النقطة ٦ من الوصايا العشر، «يتوجب أن يشكل الهوتو الأغلبية في قطاع التعليم (التلاميذ، الطلاب، الأساتذة)»، تقابلها من وثائق التجمع العربي «إبداء إهتمام خاص بالتعليم أفقاً ورأساً وإعداد كوادر عالية التأهيل في مختلف المجالات السياسية والإقتصادية الإعلامية والأمنية والعسكرية».

(ج) النقطة ٩ من الوصايا العشر، «على قبائل الهوتو، أينما وجدوا، أن يبقوا متحدين متضامنين وأن يهتموا بمصير إخوانهم الهوتو.» تقابلها من وثائق التجمع العربي «التنسيق المحلي مع أبناء العمومة في الوسط والشرق تقوية التشاور مع القرشيين في دول الجوار». إذاً توجهات التجمع العربي وروح وثائقها هي التي غرست روح الإبادة الجماعية في نفوس الجنجويد فعاثوا في الأرض فساداً.

لقد وجد نظام الجبهة الإسلامية أرضية خصبة في برامج التجمع العربي، فقام باستغلاله في تنفيذ برامج الإبادة الجماعية في دارفور، ومن قبل فقد قام النظام بتنفيذ برامج الحرمان من التنمية والإقصاء من المشاركة الفعلية في السلطة، ونعني هنا موقع صنع القرار. وبما أن دارفور هو الإقليم الوحيد في السودان الذي كل سكانه مسلمون،

يبقى السؤال الموضوعي هو لماذا الحكم المسلم، يخطط وينفذ سياسات الإبادة الجماعية في شعبه المسلم؟ غير أن الحاكم المستبد - خمسة وعشرون سنة في الحكم - يؤمن بنفسه قبل أن يؤمن بالله، ويؤمن بملكه قبل أن يؤمن بمصلحة الشعب، وبهذا يكون عمر البشير قد أضاف إلى قناعتنا بأن كل الطغاة يكذبون وهم يستحلون الدماء. وإضافة إلى فظائع الإبادة الجماعية، يعمل نظام المؤتمر الوطني حاليا وبكل قوة، في طمس الهوية والثقافات الدارفورية الأصيلة، خاصة في معسكرات النزوح واللجوء، بمعنى آخر يمارس النظام الحاكم الإبادة الثقافية، بكل ما تحمل الجملة من معنى، في أهل دارفور الذين فروا من قراهم هرباً من الموت. وهذه السياسات لهدامة التي يمارسها النظام الحالي موثقة في مواقع كثيرة، على سبيل المثال منها المأثور عن د. حسن عبد الله الترابي، عُراب النظام الحالي، تصريحه لوسائل الإعلام، (إن الإسلاميين من القبائل الزنجية صاروا يعادون الحركة الإسلامية؛ التهجير القسري للفور من جبل مرة وحصرهم في وادي صالح ونزع سلاحهم كليا، وإعادة توطين المهارية والعطيفات والعريقات «من القبائل العربية الأبالة» في منطقة جبل مرة. وعدم إعادة السلاح للزغاوة وتهجيرهم من كتم إلى أم روابة «ولاية شمال كردفان» وتسليح القبائل العربية وتمويلها بحيث تكون نواة للتجمع العربي الإسلامي)[1].

ثم في وثيقة أخرى بعنوان (الحركة الإسلامية وقبيلة الفور) جاء فيها؛ (لقد توصلت الثورة إلى خلاصة بأن تتجاوز قبيلة الفور التي تحتل مكاناً إستراتيجياً لبث ونشر أفكار الحركة الإسلامية إلى دول غرب ووسط أفريقيا بالإضافة فهي تحتل منطقة ستكون الخطّ الأخير للدفاع عن الحركة في حالة الانحصار. لهذا فقد تجاوزت الحركة الإسلامية هذه القبيلة وعملت لتقوية القوى الأخرى في دارفور الكبرى وأسكنت قبائل تشاديةً معدة تماماً في دارفور، بالإضافة إلى ذلك روجت الحركة الإسلامية للنزاعات والانقسامات بين العناصر التي تشكل سلطنةَ الفور«الفور والتنجر...الخ».الحركة الإسلامية لن تنعم بالاطمئنان حتى تحتوي هذه القبيلة أو تُباد كلية لضمان الجبهة الغربية)[2].

(١) دكتور محمد سليمان، السودان: حروب الموارد والهوية، ٢٠٠٠م. ص ٣٨٢.

(٢) الجبهة القومية الإسلامية، تقرير سري، الحركة الإسلامية وقبيلة الفور.

- (لتوضيح ما أردت قصده يفضل أن تُقرأ هتين الوثيقتين بالتزامن مع بيانات التجمع العربي، المرفقة في نهاية الكتاب) - هذا يوضح لنا بجلاء إصرار بعض الحاقدين من النخب النيلية الحاكمة – الجبهة الإسلامية على وجه الخصوص - في المضي قدماً في تنفيذ برامجهم التدميرية للدولة. ففي مرحلة ما وكنتيجة حتمية لفشلها في إدارة الدولة، أيقنت النخبة الحاكمة بأن تفكك السودان مسألة وقت لا محالة حاصلة عاجلاً أم آجلاً، لذا أتى عبد الرحيم حمدي، الاقتصادي المرموق ووزير مالية النظام الأسبق بفكرة تحديد منطقة معينة، تقع ما بين مدن كوستي جنوباً والأبيض غرباً ودنقلا شمالاً، أي منطقة الوسط الشمالي للبلاد، بغرض تركيز التنمية فيها، فعرفت المنطقة فيما بعد بمثلث حمدي. وبتحديده للمنطقة هكذا، يوصي بقوة بأنه يجب تسخير كل خيرات البلاد لتنميتها، لذلك جاء تنفيذ المشروع الحمدي في التسارع، بعد أن أشعل النظام الحالي نيران الحرب في دارفور بصورة مكثفة في العام ٢٠٠٣م. يجدر بنا أن نذكر هنا، أن الموارد المالية التي تم استغلالها في الجزء الشمالي من مثلث حمدي، هي القروض التي جُلِبَت لتنفيذ بعض المشاريع القومية في أماكن مختلفة من البلاد. وبإشعال نار الحرب الشاملة في دارفور، بل في كل الأطراف السودانية، يصبح تنفيذ هذا البرامج قاصراً في حد ذاته، لأن الموارد التي يجب أن تسخر في بناء المثلث لن يتم استثمارها بسبب الحالات الأمنية المتردية.

إضافة لما سبق، نورد هنا المزيد من الوثائق التي تدين عمر البشير وأعوانه، وهم الذين عملوا بلا كلل وملل في صناعة الإبادة الجماعية في غرب السودان الكبرى. من ضمن هذه الوثائق، خطاب أصدره الفريق أول ركن مهندس/ عبد الرحيم محمد حسين، وزير الدفاع الوطني، يأمر فيه رئيس الأركان المشتركة للجيش السوداني، بتسليح العشائر من مخازن وزارة الدفاع الوطني. فيما يلي فحوى الخطاب:-

بسم الله الرحمن الرحيم

(سري وشخصي)

وزارة الدفاع الوطني — الرقم: و د و / ٤٨ / أ / ١٠ ٣٠١٩

مكتب وزير الدفاع — ٢٢: شوال ١٤٢٩هـ

مايكرويف ٣٠٣ — ٢١: أكتوبر ٢٠٠٨م.

السيد/ رئيس الأركان المشتركة

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

تسليح العشائر

المرجع:

أ. خطابنا بالرقم سري وشخصي ٤٨/ أ/ ١٠ بتاريخ ١٥ شوال ١٤٢٩هـ ١٤ أكتوبر ٢٠٠٨م والمعنون لكم بخصوص الموضوع أعلاه.

١. يتم إجراء اللازم حسب الكشف المرفق بذات الخطاب اعلاه والذي يحوي عدد (١٠) من أسماء زعماء العشائر.

٢. نفاد بما تم.

والله الموفق،،،

فريق أول ركن مهندس.

عبد الرحيم محمد حسين.

وزير الدفاع الوطني.

(١ من ١)

سري وشخصي

تمّ التعليق على خطاب الوزير بخط اليد كما يلي (إيتاليك):-

obeikandl.com

i. علم.ii . المقدم الفاضلابي لاجراء اللازم. الإمضاء بتاريخ ٢٣/ ١٠/ ٢٠٠٨م.

تنبيه مهم: يحمل هذا الخطاب، شعار الدولة الرسمي وختم وزارة الدفاع الوطني، وختم وزير الدفاع الشخصي. ستجدون صورة هذا الخطاب وصور مستندات الصرف في الملاحق المرفقة في آخر الكتاب.

ستجدون أيضاً من ضمن الملاحق، خطاب آخر من نفس المصدر ولنفس الموضوع بالرقم: و د و / ٤٨/ أ/ ١٠ ٣٠٣٢. ٢٩: شوال ١٤٢٩ه. ٢٨: أكتوبر ٢٠٠٨م. التعليق: ١ - المقدم الفاضلابي أ. يتم اجراء اللازم حسب الكشف. ب. يتم حصر دقيق للسلاح المنصرف بالنمر المسلسلة. الإمضاء بتاريخ ٢٨/ ١٠/ ٢٠٠٨م.

أدناه مثال لوثيقة صرف واستلام الأسلحة من رئاسة الأركان المشتركة إمداد:-

بسم الله الرحمن الرحيم

مستند وارد ومنصرف

الوحدة الصارفة: رئاسة الأركان المشتركة إمداد Name if Issuing Unit

نمرة العينة: --- No of Issue

نمرة استمارة الصرف: ١/ استثنائي No of Sheet

كمية العينة: (٤) أصناف Quantity of Issue

تاريخ العينة: ١/ ١١/ ٢٠٠٨م Date of Issue

توقيع الضابط الصارف

مقدم: محمدعبد الرحمن الفاضلابي

الأصناف

١. ٦٠٠ بندقية كلاش. .....

٢. ٢٠ رشاش قرنوف. .....

٣. ٤ هاون ٨٢ ملم. .....

٤. ٢ رشاش دوشكا ٧/ ١٢ ملم. .....

الوحدة المستلمة: الرزيقات Name of Reciving Unit

نمرة العينة No of Issue

الكمية المستلمة Quantity Recived

مطابقة / غير مطابقة

توقيع الضابط المستلم

عميد م. طلحة إبراهيم موسى مدبو

تاريخ الاستلام

١/ ١١/ ٢٠٠٨م.

obeikandl.com

جدول يبين عدد ونوعية الأسلحة التي تمّ توزيعها لعشائر غرب السودان في العام ٢٠٠٨م:

م	القبيلة أو المنطقة	بندقية كلاش	رشاش قرنوف	هاون	رشاش دوشكا ١٢/٧مل	الضابط الصارف	الضابط المستلم	تاريخ الاستلام
١	الرزيقات	٦٠٠	٢٠	٤ (٨٢ملم)	٢	مقدم/محمد عبد الرحمن الفاضلابي	عميد م. طلحة إبراهيم موسى مادبو	٢٠٠٨/١١/١م
٢	الهبانية	٤٠٠	٢٥	٢	٤	مقدم/محمد عبد الرحمن الفاضلابي	لواء م. صلاح على الغالي	٢٠٠٨/١١/١م
٣	التعايشة والسلامات	٥٤٢	١٩	٢	٢	مقدم/محمد عبد الرحمن الفاضلابي	موسى على الغالي نور	٢٠٠٨/١١/١م
٤	الحوازمة الحلفاء	٤٠٠	١٠	١٠ ٧٥/٦٠م	- -	مقدم/محمد عبد الرحمن الفاضلابي	عثمان قادم أحمد	٢٠٠٨/١١/١م
٥	- - - - - -	- -	- -	- -	- -	- - - - - - - -	- - - - - - - -	
٦	الجوامعة (شمال كردفان)	٤٠٠	- -	- -	- -	مقدم/محمد عبد الرحمن الفاضلابي	لواء/ أحمد الفكي الزين	٢٠٠٨/١١/١م
٧	سليم (النيل الأبيض)	٢٥٠	١٥	- -	- -	مقدم/محمد عبد الرحمن الفاضلابي	سعيد حسن سعيد	٢٠٠٨/١١/١م
٨	الحوازمة والبديرية (ريفي الدلنج)	٤٠٠	- -	- -	- -	مقدم/محمد عبد الرحمن الفاضلابي	محي الدين التوم أحمد	٢٠٠٨/١١/١م
٩	المسيرية الحمر	٦٠٠	٢٧	٦	- -	مقدم/محمد عبد الرحمن الفاضلابي	محمد عمر	٢٠٠٨/١١/١م
١٠	المسيرية الزرق	٣٩٢	١٠	٢	- -	مقدم/محمد عبد الرحمن الفاضلابي	أمير/الحريكة عز الدين	٢٠٠٨/١١/١م
١١	أولاد حميد/كنانة/الكواهلة/ كاونارو	١٤٠٠	٢٦	- -	- -	مقدم/محمد عبد الرحمن الفاضلابي	الفاضل محمد ونيس	٢٠٠٨/١١/٥م
١٢	منطقة الليري	٤٥٠	٦	- -	- -	مقدم/محمد عبد الرحمن الفاضلابي	عميد ركن/ دفع الله الرحيمة دفع الله	٢٠٠٨/١١/٥م
١٣	أمبراميطة (الحياتتة)	٤٠٠	٩	- -	- -	مقدم/محمد عبد الرحمن الفاضلابي	لواء م. حامد إبراهيم حامد	٢٠٠٨/١١/٥م
١٤	تتني	٤٠٠	٦	- -	- -	مقدم/محمد عبد الرحمن الفاضلابي	مقدم ركن/ مالك مختار محمد مالك	٢٠٠٨/١١/٥م

obeikandl.com

م	القبيلة أو المنطقة	بندقية كلاش	رشاش قرنوف	هاون	رشاش دوشكا ١٢/٧مل	الضابط الصارف	الضابط المستلم	تاريخ الاستلام
١٥	جلابة هواري	٤٠٠	٦	- -	- -	مقدم/محمد عبد الرحمن الفاضلابي	م.أول م. أحمد مطر أحمد	٢٠٠٨/١١/٥م
١٦	الداجو	٣٠٠	٣	- -	- -	مقدم/محمد عبد الرحمن الفاضلابي	عميد ركن م. أبشر صالح خير الله	٢٠٠٨/١١/٥م
١٧	قبائل محلية تندلتي	٨٠٠	١٢	- -	- -	مقدم/محمد عبد الرحمن الفاضلابي	فريق م. محمد الأمين الزين	٢٠٠٨/١١/٥م
١٨	الجمع (حول أبو ركبة وأبو عنيج)	٦٠٠	١٠	- -	- -	مقدم/محمد عبد الرحمن الفاضلابي	مقدم/جاد الله محمد عمر	٢٠٠٨/١١/٥م
١٩	الحمر (شمال كردفان	٨٠٠	١٥	- -	- -	مقدم/محمد عبد الرحمن الفاضلابي	عميد م. جمال الدين طه بشير	٢٠٠٨/١١/٥م
٢٠	المعاليا	٤٠٠	٦	- -	- -	مقدم/محمد عبد الرحمن الفاضلابي	رائد م. آدم جادين حسن	٢٠٠٨/١١/٥م[١]

(١) المصدر: وثائق وزارة الدفاع الوطني، مرفقة مع الملاحق

١ * الرقم المسلسل الذي ورد في مستند وارد وصارف لرئاسة الأركان المشتركة إمداد - شعبة الإمداد.

obeikandl.com

سياسة تسليح العشائر، على النحو الذي ورد في وثائق وزارة الدفاع الوطني - ربما تكون هناك وثائق أخرى لا نعلمها - أدت هذه السياسة إلى إشعال الصراعات الدموية بين القبائل العربية نفسها، فقد نشبت لأول مرة في تاريخ المنطقة، حرب قبلية بين قبيلتي الرزيقات الدارفورية والمسيرية الكردفانية. أضف إلى ذلك نشوب العديد من الحروبات القبلية - في دارفور وكردفان على حدٍ سواء - في السنوات الثلاث الأخيرة. على سبيل المثال، الحرب التي قامت بين رزيقات الشمال وبني حسين في جبل عامر بشمال دارفور، والمسيرية والسلامات في غرب دارفور، والحرب التي تجددت حالياً بين المعاليا والرزيقات. كلها تشير إلى أن حكومة المؤتمر الوطني وراء هذه الحروبات. فيبقى السؤال الموضوعي! إلى متى يتواصل أهل دارفور يستجيبون لخطط الحكومات المركزية في اشعال نيران الحروبات القبلية، ويسيرون هم فقط حطب الوقود؟. هذه الحروبات جعلت عدد من أفراد القبائل العربية، يعقلون الوضع الأمني المتردي، فبدأوا يدعون إلى وقف هذه الحروبات. فلا يسعنا إلا أن نثمن على مثل تلك الدعوات حتى وإن جاءت متأخرة، فهي دعوات في الاتجاه الصحيح من أجل حقن دماء أهل دارفور وأهل السودان عامة. من ضمن هذه الدعوات، «ورقة الصراعات القبلية: الوضع القبلي وما آلت إليه الصراعات القبلية فى دارفور ٢٠١٣م» تقديم: يوسف تكنه ومحمود مصطفى المكى. توضح لنا بعض فقرات هذه الورقة، إعتراف القبائل العربية بدور الحكومة المركزية في خلق وتأجيج الصراعات الدموية في غرب السودان، وهي ما تسمى بسياسات «فرق تسد». تقول إحدى فقرات الورقة: « ... تلقي هذه الورقة الضوء على إحدى مشكلات دارفور بدأت تحتل حيزاً واسعاً من إنشغالات أهل دارفور وعدد كبير من بقية أهل السودان، وهى المتمثلة في الوضع القبلي خلال العام الذي يوشك أن ينصرم (٢٠١٣م)، مركزة فى نقطة أولى على سياسات النظام الحالي، وما أدت إليه من تفتت وإهتراء فى النسيج الإجتماعي لدارفور، كما أدت إلى تجييش القبائل ضد بعضها وتآكل سلطة الدوله، وتشويه مفهوم الدولة الوطنية، إلى الدرجة التى جعلت البعض يتساءل: أين سلطة الدولة فى مواجهة سلطة القبيلة؟..» وفي أخرى « ... مع بداية القرن وأحداث الحركات المطلبية المسلحة فى دارفور، قامت الحكومة فى دارفور بتسليح مجموعة من القبائل وتحالفت معها ضد مكونات أخرى من الإقليم، ثم أنشأت مجموعات عسكرية من هذه القبائل المتحالفة بمسميات مختلفة: دفاع شعبى، شرطة

شعبية، حرس حدود، وسلحت ما سمته فرسان القبائل تحت قيادة «العقداء». تم كل ذلك على أسس قبلية وعرقية بغرض القتال ضد التمرد. ...« وآخر هذه المقتطفات » ... وجاء هذا الإتهام في بيان لشباب قبيلة الرزيقات، لكن والي شرق دارفور نفى هذه الشائعة نفياً قاطعاً. خاصة الإتهام الموجّه لبعض قيادات المركز من قبائل دار حامد، لكنه بالمقابل أكد على دور المركز في هذا الصراع ممثلا في قيادات فاعلة في المؤتمر الوطني، وهذه شهادة لها أهميتها لأنها تندرج ضمن مفهوم «الإعتراف سيد الأدلة» ومفهوم «وشهد شاهد من أهلها» على ما أثير في بداية هذه الورقة حول مسئولية نظام الإنقاذ عن المأساة المستمرة منذ عقد من الزمان في إقليم دارفور...»[1]. يجب أن نوضح هنا حقيقة تاريخية، وهي أن تسليح الحكومة المركزية للقبائل العربية قد بدأت في ثمانينات القرن الماضي، في حقبة حكومة الديمقراطية الثالثة برئاسة الصادق المهدي. في تلك الحقبة قامت حكومة الصادق المهدي بتسليح قبائل المسيرية تحت مسمى قوات «المراحيل»، في حينها بررت الحكومة أن الغرض من التسليح هو من أجل أن تحمي قبيلة المسيرية نفسها من التمرد ضد الحكومة. وهي حجة مردودة، لأن حماية المواطنين هي من واجبات الحكومات الأساسية.

إشكالية النخبة السودانية الحاكمة، أنها لا تملك بصيرة ثاقبة لإستيعاب تطورات النظام العالمي الجديد، والذي برز مع نهاية الحرب الباردة في بدايات العقد الأخير من القرن الماضي. إذ حدد آنذاك، الرئيس الأمريكي الأسبق، جورج بوش، الأب، الملامح الأولية للنظام العالمي الجديد، ب«عصر جديد، حقبة للحرية، زمن للسلام لكل الشعوب»، وذلك في أغسطس ١٩٩٠م. في وقت لاحق وتحديداً في ١١ سبتمبر من نفس العام جاء الرئيس الأمريكي نفسه بمزيد من الوضوح لملامح النظام الجديد، أشار فيه إلى إقامة «نظام عالمي جديد يكون متحرراً من الإرهاب، فعالاً في البحث عن العدل، وأكثر أمناً في طلب السلام، عصر تستطيع فيه كل أمم العالم غرباً وشرقاً وشمالاً وجنوباً، أن تنعم بالرخاء وتعيش في تناغم»[2]. من جانب آخر، أعلن ميخائيل غورباتشوف آخر رئيس للاتحاد السوفياتي في خطابه في ٢٥ ديسمبر ١٩٩١م عن نهاية الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة واحترامه

(1)http://www.hurriyatsudan.com/?p=132126.

(2)http://en.wikipedia.org/wiki/New_world_order_(politics)

للإختيارات الجديدة للدول التي كونت الاتحاد السوفياتي سابقاً. وفي تطور لاحق، وحسب قرارات مجلس الأمن في ٣١ يناير ١٩٩٢ التي عملت على :

(أ) اعتماد الديمقراطية وحقوق الإنسان وحرية ونزاهة الإنتخابات، أساساً للعلاقات بين الدول.

(ب) تقوية دور مجلس الأمن وصلاحيات الأمين العام للأمم المتحدة، من أجل الحفاظ على الأمن والاستقرار الدوليين.

(ج) إحتواء النزاعات الدولية بالطرق السلمية والدبلوماسية، من خلال تحركات الأمين العام أو عن طريق الجهات التي يكلفها بذلك.

(د) وتنسيق الجهود والقرارات لردع الدول الخارجة عن توجهات وإلتزامات المجتمع الدولي[1].

تكون بذلك قد قُنِنَت صورة النظام العالمي الجديد أمنياً. هذه هي ملامح النظام العالمي الجديد، في سطرين فقط، ومنذ ذاك اليوم تدور كل الفعاليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية حول فلكه، ولا أخال أن هناك علاقات دولية خارجة عن هذا الفلك، بما في ذلك التعاون الدولي في البحث عن عدد ٢٧٦، من طالبات مدرسة «شيبوك Chibok» النيجيرية في ولاية «بورنو»، في ليلة ١٤-١٥ إبريل العام ٢٠١٤م، اللاتي إختطفهن منظمة «بوكو حرام» السلفية الإسلامية المتطرفة، في جنوب شرق نيجيريا، إذ تتعاون حكومات الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا مع الحكومة النيجيرية في البحث عن الطالبات المخطوفات.

هكذا أصبح مشروع النظام العالمي الجديد، أحد مشاريع المجتمع الدولي تقوده الأمم المتحدة، وهذا يعنى أنه لا رجوع عنه رغم بطء تنفيذه لبعض النزاعات الإثنية. ومهما يكن من الانتقادات للنظام العالمي الجديد، إلا أن أهم مظاهره التي تحققت حتى الآن يمكن أن تتلخص في:

(أ) تفكك بعض الدول إلى عدة دويلات على أساس إثني وديني، خاصة في الاتحاد

(1)http://www.francetnp.fr/IMG/pdf/Declaration_CSNU_1992-3.pdf

السوفيتي ويوغسلافيا وتشوكسلوفاكيا والسودان.

(ب) الإهتمام الدولي بقضايا الحريات العامة وقضايا إنتهاك حقوق الإنسان، قصة التلميذات النيجيريات مثالاً.

(ج) العمل على إنهاء النزاعات الأهلية المسلحة والتي نتج عنها اختراقات لمبادئ حقوق الإنسان وانتشار المجاعات والتشريد الجماعي، الصراع المسلح في دارفور نموذجاً.

(د) حماية الأقليات الدينية والعرقية المضطهدة من قبل حكوماتها والتدخل الخارجي لحمايتها، المعالجة الأممية - بعثة الإدارة الإنتقالية ١٩٩٩م إلى ٢٠٠٢م - التي تمت في تيمور الشرقية نموذجاً.

(هـ) وبفضل النظام العالمي الجديد تم تأسيس وإنشاء محكمة الجنائية الدولية في العام ٢٠٠٢م كأول محكمة دولية قادرة على محاكمة الأفراد المتهمين بجرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، فهي بذلك تعبر الحدود القطرية، فلا سيادة لدولة ترتكب مثل هذه الجرائم في مواطنيها، بل تلاحق الرؤساء الذين يرتكبون مثل تلك الجرائم، حتى ولو كانوا على كراسي الحكم - البشير مثالاً.

كل هذا التطور في العولمة بما في ذلك الثورة المعلوماتية وتوفرها في كل بقاء العالم مهما كان متخلفاً، أمر يقودنا إلى استنتاج بأننا شعب مصابون بعمى البصيرة بدرجة إمتياز، وهو ما درج لعمر البشير أن يرمي بنفسه إلى التهلكة. صدور مذكرتي توقيف صادرتان عن المحكمة الجنائية الدولية، بحق عمر البشير، وذلك بمقتضى قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٥٩٣ لسنة ٢٠٠٥م الذي أحال المسألة الأمنية في دارفور للمحكمة الجنائية الدولية للتحقيق فيها[١]. صدرت مذكرة التوقيف الأولى في ٤ مارس ٢٠٠٩م[٢]، في تهم جائية أرتكبت في إقليم دارفور (أ) جرائم ضد الإنسانية، (ب) جرائم

(١) قرار مجلس الأمن رقم ١٥٩٣ لسنة ٢٠٠٥م . فيه إحالة الأحوال الأمنية في دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية.

http://en.wikipedia.org/wiki/United_Nations_Security_Council_Resolution_1593

(2)http://www.icc-cpi.int/iccdocs/doc/doc639078.pdf

الحرب. أما المذكرة الثانية فقد صدرت في ١٢ يوليو ٢٠١٠م[١] تحت تهمة (ج) جرائم الإبادة الجماعية. شملت مجمل التهم ما يزيد عن عشرة تهم، منها؛ الإغتصاب، والتعذيب، وتوجيه هجمات للسكان المدنيين، والقتل العمد، وارتكاب قتل جماعي بقبائل بعينها، فقط لهويتهم الإثنية، والتسبب في إلحاق أضرار جسدية ونفسية جسيمة لنفس القبائل «الفور والمساليت والزغاوة»[٢].

الجدير بالذكر أن عمر البشير، وأمام الرئيس التشادي، إدريس دبي، في إبريل ٢٠٠٤م بمدينة الفاشر، أعلن على الملأ وهو يصدر أوامره للجيش بصفته القائد الأعلى للقوات النظامية «لا أريد أسيراً ولا جريحاً فقط أرض». لذلك وصف عبد الجبار محمود دوسه في كتابه (دارفور وأزمة الدولة في السودان، ٢٠١٣م)، بأن غبن أهل السلطة المركزية تجاه دارفور حيٌ لا يموت، فكلما تيسر له المناخ الملائم يظهر حجم فظاعته، يدل على ذلك صياح عمر البشير في الجيش بأنه يريد أرض نظيفة[٣]. وبعد هذا كله نجد من السودانيين وفي مقدمتهم قيادات الأحزاب، يدافعون عن عمر البشير وعن أعماله اللاإنسانية التي إرتكبها في حق البشرية، وهذه المواقف السالبة أدخلتنا في حيرة من أمرنا، فأصبحنا نسأل بكل براءة، هل بالإمكان للنسيج الاجتماعي السوداني الذي تفكك بصورة مريبة، حتى أصبح معروفاً للعالم الخارجي، أن يعاد رتقه؟. وفي موقع آخر أشار عبد الجبار محمود دوسه، إلى «الصمت المريب الذي قابل به الشعب السوداني في سائر الأقاليم والولايات وللمرة الثانية بعد الجرائم التي أُرتُكِبت في الجنوب عمّا ارتكبته حكومة الإنقاذ من جرائم في دارفور راح ضحيتها مئات الآلاف من الضحايا وملايين من المشردين في معسكرات النزوح واللجوء، ... لعله من غرائب الدهر أن يصمت الشعب ورُبعه يتعرض للإبادة الجهرية، تُرىَ ماذا سيكون موقف هذا الشعب إذا كان مرتكبو الجريمة ليسوا أفراداً منه، ... وهذا ما جعلني أدرك مدىَ عمق التباعد الذي يفصل بين مكونات هذا الشعب»[٤]. وبما أن الأمر كذلك، المطلوب من الشعب

(١)http://www.icc-cpi.int/iccdocs/doc/doc907140.pdf

(٢)http://www.icc-cpi.int/iccdocs/doc/doc639078.pdf

(٣) عبد الجبار محمود دوسه، دارفور وأزمة الدولة في السودان، (القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، ٢٠١٣م) ص ٢٩ - ٣٠.

(٤) نفس المصدر ص ٣٢.

السوداني أن يعيد النظر في مواقفه السلبية هذه، وينظر لإمكانية المستقبل والتي تكمن في التعايش السلمي لكل المكونات، وهذا لن يتم ما لم يعترف الشعب، كل الشعب، بمآسي الماضي المرير والعزيمة بألا تتكرر مرةً أخرى مع محاسبة الأفراد الذين ارتكبوا تلك الجرائم الشنيعة.

هذه السياسات العنصرية المدمرة للنسيج الاجتماعي الدارفوري قصدت منها خلق حالة واقعية لتغيير معالم سكان المنطقة. هكذا أصبحت الإبادة الجماعية والتطهير العرقي وسياسة الأرض المحروقة في دارفور، سمة معروفة لنظام الجبهة القومية الإسلامية في الخرطوم، مستخدماً في ذلك مليشيات حكومية تعرف بحرس الحدود «الجنجويد» ضد القبائل الدارفورية التي تنحدر من الأصول الإفريقية، والآن انقلب نظام الخرطوم على القبائل العربية ذاتها، وحرضتها لتقاتل ضد بعضها، وإلا كيف نفسر القتال بين قبيلة الرزيقات الدارفورية والمسيرية الكردفانية غير أنها التطهير العرقي بعينه. ويبدو جلياً أن حكام الخرطوم قد نسوا أو تناسوا وصية صلاح الدين الأيوبي لإبنه «أحذرك من الدماء والدخول فيها، فإن الدم لا يموت ... لا تحقد على أحد، فإن الموت لا يبقي على أحد[1].» لذا، لم يُتْرَك خيار لأبناء دارفور سوى حمل السلاح ضد حكومة السودان المركزية، احتجاجاً على سياسات الحكومة التحريضية، للقتال البيني في دارفور وإصرارها لإهمال التنمية، وفوق هذا وذاك عدم حمايتها للمواطنين العزل. وقرار حمل السلاح هذا، في وجه الحكومة لم يأتي إلا لعدالة القضية وبعد أن نفد صبر المواطن، وهو قرار صعب جداً ما لم يستند على عدالة القضية المصيرية لحياة الإنسان.

المرأة: أحد نماذج الفئات الاجتماعية المهمشة:

مثلما ذكرنا تحت العنوان الفرعي دارفور: أحد نماذج التهميش الإقليمي في السودان، عن أهمية إقليم دارفور في الخارطة السياسية والاقتصادية السودانية، بالمثل هناك فئات اجتماعية سودانية، تلعب أدواراً مهمة في مجمل الحراك السوداني، لكنها - حسب مفردات لغة السياسة السودانية اليوم - أيضاً هي مهمشة. المرأة السودانية تمثل النموذج الفعلي لتلك الفئات الاجتماعية التي طالها التهميش الممنهج، فحريٌ بنا أن نبرز دورها

(١) محسن عبد العزيز، الإستبداد من الخلافة للرئاسة: أيام للحضارة وسنوات للسقوط، (القاهرة، الدار للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧م) ص ٢٠١.

التاريخي في بناء الدولة السودانية، وكيف أن العقلية الذكورية، سعت إلى إقصائها من مواصلة دورها الوطني، التي لعبته في الحقب التاريخية الماضية. فإذا كانت تهميش إقليم دارفور قائم على الجهوية والعرقية، إلا أن أسباب تهميش المرأة يعود إلى الإستعلاء الذكوري والنظرة الدينية عموماً للمرأة. وبالتالي يبدو أن التهميش وسياسات الإقصاء اللذان يجريان اليوم في إقليم دارفور، وما تواجهها المرأة السودانية من تهميش وإقصاء، هو قطعاً سياسات مبرمجة، رغم الإمكانيات التنموية الكامنة في كل من إقليم دارفور وفي المرأة. وهذا دليل كافي على أن القائمين على أمر البلاد، أناس مطاميس البصر والبصيرة الذين ساد حولهم ضعف القدرات الإدارية. لأن منطق الأمور يستنتج، أن استغلال تلك الإمكانيات الكامنة بالوسائل السليمة، ستمكن الدولة السودانية من النهوض إلى مصاف الدولة المستقرة.

تاريخ المرأة السودانية حافل بالمنجزات العظيمة، في مقدمتها قدرتها على إدارة الدولة بمهارة فائقة، وبالتالي أسهمت مع الرجل على قدم المساواة في بناء دولة السودان، خاصة في عهد الممالك القديمة، فتبوأت مناصب قيادة الدولة، فقد أشارت د. سامية بشير دفع الله أن عدد الملكات في عهد الأسرة الخامسة والعشرين أي العهد المروي، ستة ملكات هن، برتار ٢٨٤ - ٢٧٥ق.م، شنكدختو ١٧٧ -١٥٥ق.م، أماني ريناس ٩٩ - ٨٤ق.م، ناويدي ماك ٥٦ - ٤٣ق.م، أماني شختو ٢٦ - ٢٠ق.م أماني توري ٢٥ - ٤٠م. هؤلاء الملكات ساهمن في تأسيس وبناء الدولة السودانية الحالية[١]. وذاك ما كان في التاريخ ما قبل الميلاد، أما في العصر الحديث فقد برز دور المرأة كمستشارة من الطراز الأول في البلاط الملكي، في السلطنة الزرقاء وفي تقلي وفي سلطنة دارفور. ففي سلطنة دارفور كانت للمرأة مكانة عالية في السلطة الإستشارية والتنفيذية، نجد ذلك بوضوح في التراتب الملكي وتراتبية الدولة، كما ورد في كتاب «الدولة والمجتمع في دارفور، لمؤلفه ر. س. أوفاهي»[٢] فمن ضمن ستة عشر وظيفة عليا، التي تأتي بعد

(١) دكتورة سامية بشير دفع الله، تاريخ مملكة كوش: نبتة ومروي، (الخرطوم بحري، دار الأشقاء للطباعة والنشر، ٢٠٠٥م). ص ٣١.

(٢) ر. س. أوفاهي، الدولة والمجتمع في دارفور، ترجمة: عبد الحفيظ سليمان عمر، (القاهرة: مركز الدراسات السودانية، ٢٠٠٠م) ص ٥٣.

السلطان في الترتيب السيادي للدولة، كانت المرأة تشغل أربع وظائف هي:

(أ) وظيفة رقم واحد، «أبو» بلغة الفور، والتي تعني بالعربية حبوبة، فهي المستشارة الأولى للسلطان.

(ب) وظيفة رقم أربعة «إيا باسي» بلغة الفور، وبالعربية تعني الأم الملكية، وهي أخت السلطان المفضلة.

(ج) وظيفة رقم خمسة «إيا كوري» بلغة الفور، أي الأم القوية بالعربية، وهي زوجة السلطان الأولى.

(د) وظيفة رقم تسعة «أبونقا» جمع أبو أي الحبوبات، وهن مستشارات وموجهات في البلاط السلطاني.

ولم يقتصر سلطات «الميارم» جمع ميرم، أي الأميرات في الأعمال السياسية والمدنية، بل امتدت إلى العسكرية وخوض المعارك. فأورد ر. س. أوفاهي، أن العشيرة الملكية ذكوراً وإناثاً، عليهم أن يتأهلوا عملياً كقادة حربيون وحكام الأقاليم. وفي موقع آخر أشار أوفاهي أن زمزم أم النصر، «إيا باسي» للسلطان محمد الحسين، سيطرت في السنوات الأخيرة من حكم أخيها على مقاليد الدولة، فصارت الحاكم الفعلي للدولة، وعندما فقد أخوها بصره في نهاية العام ١٨٠٥م، تجولت زمزم حول أقاليم الدولة على رأس رجالها المسلحين، وهي تصدر المراسيم بإسمها وتعين القضاة ليحكموا بإسمها. ومع ذلك عندما مات أخوها السلطان، أصربت عن الطعام حتى ماتت جوعاً، وخلفتها «إيا باسي» «عرفة» أخت السلطان إبراهيم قرض. أما «إيا باسي» «تاجة» فهي التي قررت - على قول المثل الدارفوري«الرجال بلاقو في خلا» - بأن يقاوم أخوها، السلطان علي دينار البريطانيين خارج مدينة الفاشر، وإن لم يفعل فهن كنساء على أهبة الإستعداد لذلك.

هذا ما كان في الماضي البعيد والقريب، أما في زمننا الحاضر، أضحت المرأة متعلمة كالرجل تماماً، في شتى مجالات المعرفة، فهي مهندسة وطبيبة وقاضية ومحامية وأديبة وأكاديمية، أي مجملاً هي باحثة مقتدرة في شتى مناحي الحياة لمنفعة الإنسانية. في المجال السياسي والاجتماعي أسست المرأة السودانية أول نادي نسائي «رابطة الفتيات

المثقفات» في العام ١٩٤٧م، وفي ١٩٥٣م نالت المرأة السودانية حق التصويت في الإنتخابات، بينما المرأة الأوروبية، خاصة في الدول الكاثوليكية مثل فرنسا وإيطاليا، لم تنل ذلك الحق إلا بعد الحرب العالمية الثانية. كما أن المرأة السودانية نالت حق الترشيح في الإنتخابات لكل الأجهزة السياسية في العام ١٩٦٤م، بمقتضى ذلك أصبحت فاطمة أحمد إبراهيم، أول إمرأة تدخل البرلمان السوداني في العام ١٩٦٥م، وفي العام ١٩٧١م نالت السيدة نفيسة أحمد الأمين منصب أول وزيرة سودانية بلا حقيبة وزارية. إضافة لذلك، ضمت أول لجنة لصياغة دستور عام ١٩٥٣م السيدة ثريا الدِّردِيري، كما كانت مولانا إحسان محمد فخري، أول إمرأة في إفريقيا تتولى منصب قضاء، وهي أيضاً أول إمرأة تتولى منصب قاضي المحكمة العليا، ونعمات بلال، أول إمرأة ترأس وكالة أنباء في العالمين العربي والإفريقي.

في المجال العلمي البحثي، حققت البروفسورة/ سامية أحمد جمعة، أستاذة الميكروبات والطفيليات في كلية الطب في جامعة الخرطوم نصراً علمياً، بحصولها على جائزة «الإنجاز العلمي للقرن العشرين» التي تمنحها جامعة كامبريدج البريطانية لأبرز الأعمال والبحوث العلمية في ثمانين قطراً[١]. منحت لجنة جائزة الإبداع العلمي، على الإختراع الذي توصلت إليه الدكتورة ليلى زكريا عبدالرحمن - عليها رحمة الله - في مجال إنتاج بذور صناعية لقصب السكر (كبسولات). وهذا أول إختراع إبداعي علمي مميز، على نطاق العالم فى زراعة قصب السكر، نظراً لأهميته الاقتصادية والعلمية[٢]. البروفيسورة، وداد المحبوب، باحثة بجامعة هامبتون الأمريكية، وتعمل فى مجال الأبحاث الفضائية، مع وكالة «ناسا» داخل برنامج يطلق عليه Nspires . وهي أول سودانية في علم الفلك وهندسة الفيزياء. زد على ذلك تشير إحصائيات اليوم، أن نسبة النساء في التعليم بلغت ٦٩٪، ونسبة الطالبات في التعليم العالي ٦٧٪. نسبة القبول للجامعة للعام الدراسي ١٩٩٥/ ١٩٩٦م كانت ٥٢.٢٪ للبنات و٤٧.٧٪ للأولاد، أما نسبة القبول لجامعة الخرطوم للعام الدراسي ١٩٩٨/ ١٩٩٩م كانت ٦٥٪ للطالبات و٣٥٪ للطلبة[٣].

(١) مجلة «الوسط» اللندنية، العدد ٣٣١، ١ يونيو ١٩٩٨م. ص ٦٤.

(2)Manchester Evening News, February 4, 2015

(٣) نسبة الطالبات في الجامعات.

المراد بهذه المعلومات والإحصائيات أن نوضح أن المرأة السودانية، تميزت على أختها الإفريقية والعربية في كثير من المستويات المهنية إقليميا بل عالمياً، وكانت رائدة وسباقة في المجالات العلمية والأدبية والعملية، بل تميزت على الجنس البشري بأجمعه، في إختراع بذور قصب السكر. ومنذ فترة الستينيات كانت لها الحق في الحصول على معاش وراتب عمل متساو مع الرجل. وهذه التفوقات والإنجازات والتي سردت بشكل متدرج رغم بطئها، خصة عندما نعلم أن المرأة بدأت التعليم المدرسي الحديث العام ١٩٠٧م، إلا أن تلك الانجازات بدأت في الإنتكاسة، في عهد حكومة الجبهة الإسلامية وسيطرة الإسلام السياسي على كل مفاصل الدولة، ومعها إنتشرت الجماعات السلفية.

تقليدياً، تقوم علاقة الرجل بالمرأة على إعادة إنتاج الجنس البشري، ومن تلك العلاقة نشأت الإستعلاء الذكوري والتعامل الدوني للأنثى، من أجل السيطرة عليها في إشباع رغباته الذكورية. وبالرغم من التطور الحضاري الهائل للإنسانية، لا يزال الرجل يتواصل في اتباع السلوك الغريزي، والرجوع بنفسه إلى العصر الحجري. إن الله عز وجل أكرم بني آدم من غير سائر المخلوقات، بأن منحه العقل، وهو أعظم شيئ للإنسان. قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ۝٧٠﴾ [الإسراء]، وقال تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة:٣٠]. وبدون العقل لأصبح حال الإنسان مثل حال الحيوانات الأخرى، أي للتكاثر فقط، والقَوِيُّ يأكل الضيف. فلا ندري كيف كان سيكون حال الإنسان اليوم، من دون الإكتشافات الحالية الناتجة عن الاستخدام الأمثل للعقل، بما في ذلك الطبية؟ بالطبع لم يكن متغيراً عن حال أي حيوان في الغابة. لكن بعد كل هذا التقدم الحضاري، يريد الرجل السوداني أن يعيد الإنسان إلى عصر الغابة، وذلك باستغلال الدين ليهيمن على حرية المرأة، وإلا كيف يفهم توجهات السلفيين المتزايدة التي تورد في بياناتهم، مثل دعوتهم إلى تحريم دخول الجامعات الأكاديمية، وعدم جواز مقابلة الأطباء لتلقي العلاج، والتعاطي مع الأمراض باستخدام العلاج الشعبي والرقية الشرعية[١]. ففي العام ٢٠١٣م أصدرت جماعة من علماء الدين الإسلامي السلفيين، بفتوى جهاد المناكحة في

(١) الهادي محمد الأمين، السلفية الجهادية ... من قاعة المحاضرات إلى آحراش الدندر، (سودانايل ٧/ ١٢/ ٢٠١٢م).

سوريا. فهذه المناداة لجهاد المناكحة، وبما أن الغرض منها المزيد لإذلال المرأة، إلا أنه في المقام نفسه استخفاف بالعقل البشري، ففي عقول هؤلاء، هم لا ينظرون للمرأة إلا بمنظار أنها آلة للاستمتاع الجنسي. تأتي تلك التصرفات مصداقاً لقول د. منصور خالد[1] إذ يقول، «إن الخطاب الديني الراهن، وليس بالضرورة خطاب الجبهة الإسلامية، خطاب لا يعبر عن الدين بقدر ما يعبر عن رغائب الذكور الفحول في إدامة هيمنتهم على النساء». ويضيف، «لذلك فإن إذلال المرأة لا يرسخه الدين ولا يدعو له، فهو محاولة زائفة للإبقاء على الدكتاتورية الجماعية المتأصلة في نفوس الذكور، وهذه الدكتاتورية الذكورية تجعل من الرجل سيداً على المرأة». وفي موضع آخر عن تاريخ استغلال الدين في السياسة السودانية، أوضحت د. ناهد محمد الحسن، في ورقتها العلمية بعنوان (المرأة في الفكر الإسلامي السوداني، ١٠ فبراير ٢٠١٣م)، «أن الدولة المهدية هي أول من استغلت الدين في السياسة، فالحركة المهدية قدمت نفسها كحركة دينية يأتي الإلهام فيها كأحد مصادر التشريع الديني، هكذا ومن بين فرضيات أخرى، فرضت الدولة على المرأة الحجاب وحرمتها من مصافحة الرجال وكذا منعتها من الخروج للجهاد إلا بعد سن اليأس»[2]. وبذا تكون الدولة المهدية قد أحدثت تغييراً جذرياً في البنى الثقافية للمجتمع، باتجاه مزيد من الإنغلاق في شئون المرأة والتشدد إزاءها.

إزاء هذا التنامي لمد التنظيمات السلفية، بل دخول الفكر الشيعي وانتشاره بصورة مريبة في السودان، نجد مقابل لذلك تناقص في انتشار الطرق الصوفية التقليدية وسط الأجيال الجديدة، وكذا ضعف في الفكر التجديدي لمواكبة العصر. وهذا التطور المريب للسلفية، والذي يشكل مصدر قلق حقيقي لمستقبل السودان، يقودنا بأن نخلص أن الحريات، كل الحريات، في السودان ومعها تطور البلاد ستكون في مهب الريح. فالفكر السلفي الذي يركز على نقص عقلانية المرأة وضعف إمكانية تعليمها في

(١) دكتور منصور خالد، السودان: أهوال الحرب .. وطموحات السلام، قصة بلدين،(الخرطوم: دار مدارك للطباعة والنشر، ٢٠٠٨م). ص ١٠١٤.

(٢) دكتورة ناهد محمد الحسن، المرأة في الفكر الإسلامي السوداني، الطبعة الأولى، (المجموعة السودانية للديمقراطية أولاً، ٢٠١٣م). ص ١٦.

كل المجالات العلمية، مثل هذا الفكر السلفي القائم على التفسير الخاطئ للإسلام، يعمل على قتل القدرات الخلاقة في المرأة فيحاصرها ويمنعها من النهوض. الشاهد في الأمر وما يخص الحديث عن مساواة المرأة بالرجل، القصد منه إثبات أنهما متساويين في القدرات العقلية، وبالتالي يجب أن تكون للمرأة الحرية الكاملة، في إختيار نوعية التعليم التي ترغب فيها، وكذا حرية إختيار العمل التي يمكن أن تقوم بها، بما في ذلك مجال العمل العام دون أن تكون هنالك قيود تحدد ذلك. ففي عهد الإنقاذ، أُجبِرَت المرأة في عصر النهضة الكونية، على إرتداء النقاب الملبس الجاهلي. ولقيت المرأة في هذا العهد صنوفاً من الإهانات، في قمتها الإغتصاب الجسدي الممنهج واغتصاب الحريات، مما حدى بالأمم المتحدة أن تصدر عدداً من القرارات الأممية لحماية المرأة السودانية، منها القرار رقم ١٣٢٠ لسنة ٢٠٠٠م، والقرار رقم ١٥٩٣ لسنة ٢٠٠٥م، والقرار رقم ١٨٨٩ لسنة ٢٠٠٩م، والقرار رقم ٢٠٤٦ لسنة ٢٠١٢م. ففي ظل حكومة الجبهة الإسلامية، تكون المرأة أكثر الفئات الاجتماعية التي عانت من شرورها. لذا فإن المرأة هي من أكثر الفئات الاجتماعية جدارة، بأن تتولى ترويج مفهوم العقد الاجتماعي، الذي يلبي حاجاتها وتطلعاتها للحرية، ومشاركتها الحقيقية الخلاقة لاستقرار وتنمية البلاد.

بناءً على الإنجازات العظيمة التي حققتها المرأة السودانية، إدارياً وفكرياً وابتكارياً، فضلاً عن فشل الرجل السوداني في تماسك وحدة البلاد، ناهيك عن النهوض به، جاء الوقت للمرأة السودانية، أن تتقدم وتقود بلادها لمصاف الدول المتحضرة. فقد برهنت المرأة السودانية منذ وقت مبكر، أنها تملك كل قدرات الإنسان الابتكارية في مجالات العلوم المختلفة، هذه القدرات ليست بأقل من قدرات الرجل، إن لم تزد. كما أن المرأة خبرت وتمكنت في إدارة شئون البشر، بما في ذلك قيادة الأحزاب السياسية. فضلاً عن أن نسبة النساء في السودان، تفوق الرجال عدداً، هذا إذا أخذنا في الإعتبار الديمقراطية التقليدية - حكم الأغلبية - كمعيار لتولي السلطة. ففي هذا الموقف، على المرأة أن ترفض رفضاً قاطعاً، سياسة خصخصة ما يسمى ب«الثلاثين في المائة ٣٠٪» للمرأة في مجالات العمل السياسي. سيما أن الرجل الذى اقترح هذه النسبة، تبنى التفسير الخاطئ للقرآن فيما يخص الميراث. قال الله جل وعلا: ﴿ يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡۖ لِلذَّكَرِ مِثۡلُ حَظِّ ٱلۡأُنثَيَيۡنِ ﴾[النساء:١١]، هذه الآية تخص توزيع الورثة وليس بتوزيع السلطات

السياسية، ففى هذا الاقتراح، أراد هذا الرجل أن يفرض سيطرته الذكورية عن طريق استغلال الدين الإسلامى. لذلك على المرأة ألا تعتقد أنها تعمل على منافسة الرجل، بل عندما تقتحم مجال العمل العام اقتحاماً، يجب أن يكون فى قناعتها أن ما تقوم به من العمل العام، هو واجب وطنى مقدس على كل من له/ لها قدرات القيام به. فالعمل العام لن ينجح ويكتمل ما لم تكن هناك عملية تكاملية، للقدرات الذهنية والفكرية المتوفرة فى المرأة والرجل على حدٍ سواء. لذلك تصبح جرأة المرأة واقبالها لقيادة الدولة، مسألة واجبة عليها شرعياً وأخلاقياً ووطنياً.

إضافة لتلك الأسباب مجتمعة، هناك سبب آخر ربما يعد الأهم يتلخص فى السؤال التالى: هل كان بالإمكان أن تحصل ما حصل وما تزال، من الإغتصابات الجماعية والإبادات الجماعية والتطهير الثقافى - إهتمام المرأة بالفن ربما يفوق إهتمام الرجل - وإرسال الفتيات السودانيات إلى سوريا والعراق، ليكن تحت سيطرة «داعش» واستغلالهن فى العبودية الجنسية! هل كان يتم كل ذلك، إذا كان على رأس الدولة السودانية إمرأة؟ بالطبع لا اعتقد ذلك، لأنها لو سمحت بذلك، سيكون موقفها هذا ضد فطرة الطبيعة، فى أن ترى رئيسة الدولة، جدتها وأمها وأختها وبنتها وحفيدتها تغتصب، وفى يدها سلطة المنع لذلك. لن ترى الرئيسة جدها وأبوها وزوجها وأخوها وولدها وحفيدها يقتلون بالجملة، وفى يدها سلطة المنع لذلك. إذاً جاء الوقت أن تتقدم المرأة السودانية، لوقف الإغتصابات والإبادات الجماعية، حتى تقود بلادها لينعم بالسلام الدائم والتنمية والرفاهية.

مسارات السياسة السودانية:

وضح لنا سطور هذا الفصل، أن هناك ثلاث مسارات سياسية في السودان، هي: المسار التقليدي والمسار المدمر والمسار النهضوي.

(أ) المسار التقليدي، يتمثل في القوى الطائفية الدينية التقليدية - بالطبع نستبعد هنا الطرق الصوفية التي لا صلة لها بالسياسة - هذه القوى الطائفية السياسية، لن تتطور سياسياً لأن القيادة وراثية، التي من شأنها التركيز على توريث القيادة في الأسرة الدينية التي أسست الطائفة للاعتقاد بأن بركات السماء لا تنزل إلا لهذه الأسرة. هنا بالضرورة أن تؤدي توجه توريث القيادة، إلى تقليل فرص القدرات المبتكرة في القيادة السياسية.

كما أنه من سمات القوى الطائفية، العمل على إقصاء كل من لا ينتمي إليها، لكن بشكل محافظ وليس بطريقة راديكالية.

(ب) المسار المدمر، يمثله القوى السياسية المتطرفة فكرياً، سواءً كانت يمينية دينية - الجبهة القومية الإسلامية والسلفية الدينية، أو يسارية إشتراكية - الشيوعي والبعث العربي الإشتراكي. هذا المسار يعمل على إقصاء الآخر الذي لا ينتمي إليه بشكل راديكالي، وبالتالي هو يعمل ذلك لتأمين نفسه أمنياً، لأنه يدرك أن الآخر خصمه الذي يهدد وجوده. لذلك ليس لهذا المسار وقت كافي للتوجه نحو التنمية المتكاملة، لإنشغاله في الصراع الذي من أجل البقاء.

(ج) المسار النهضوي، هو الذي يسلك نهج الإستنارة والنهضة الشاملة، وهذا يمثل التوجه الليبرالي. والنهضة لن تتحقق إلا بمشاركة جميع المواطنين، ومفهوم النهضة يكمن في أنه يرى القيمة الحقيقية للإنسان.

على سبيل المثال، في الدول الغربية لمتطورة، يطلب من أي إنسان يقدم على شغل وظيفة أياً كانت - حارس أو مدير أو طبيب أو بياع - أن يخضع لإمتحان معاينة. يوجد في هذا الإمتحان، من ضمن الأسئلة، سؤالان أساسيان لا بد أن يجتازهما الممتحن بجدارة، هما:

١ - المقدرة على العمل الجماعي.

٢ - المقدرة على ابتكار أو المساهمة في البحث عن وسائل تطوير العمل المناط القيام به.

لذلك تدرك هذه الشعوب، أن لكل إنسان قدرات ابتكارية تجديدية، يجب استثمارها، وهذا لن يتأتى إلا إذا توفر تضامن وثيق بين العاملين في كل حقل عمل، لذا هذا هو سر تقدمهم أنهم لا يقصون أحد ولا يحتقرون أحد.

من الحديث السابق، تشير كل الدلائل بأن الدولة السودانية تسير نحو المزيد من التفكك. لذلك نما في قناعتنا، بأن معالجة الوضع السياسي المتأزم في السودان، تكمن في الحل الشامل، وذلك عن طريق إعادة تشكيل الدولة السودانية برمتها بآلية العقد الاجتماعي. فلا يجدي أن تدعو أولاً بعض فصائل المعارضة السودانية باستعادة الديمقراطية، أو إسقاط نظام المؤتمر الوطني الحالي، دون أن تكون لها رؤية محددة

لمستقبل البلاد لما بعد الاسقاط. فبعض الناس يرون في اعتقادهم أن من يأتي بعد نظام المؤتمر الوطني سيكون أفضل حالاً بكل المقاييس. نرى في هذه الدعوات، أن هناك شيئين لا بد من وضعهما في الإعتبار، أولهما، أن التجربة السياسية السودانية، أثبتت منذ الاستقلال أن أية فترة من فترات الحكم الديمقراطي، تكون أقل عمراً وممارسة الديمقراطية تكون أسوأ تطبيقاً من الفترة التي سبقتها، وبالمقابل تكون فترة الحكم العسكري أطول عمراً وأشد عنفاً في مصادرة الحريات من المواطنين. وبالتالي لا نرى في الأفق ما يجعلنا نتفاءل خيراً، إذا ما سقط هذا النظام دون ترتيبات وطنية لتفادي التجارب الماضية. ثانيهما، تترك هذه الدعوات انطباعاً قوياً لدى الكثير من المواطنين، وهو أن أصحاب هذه الدعوات هم طلاب سلطة فقط، وبالتالي تصبح دعواتهم هذه أمنيات شخصية، إذاً فهي باطلة.

حق تقرير المصير:

تحت العنوان الجانبي «**مبتكرو الفكر الوطني ينقلبون عليه**» من هذا الفصل تحدثنا عن وثائق إعلان المبادئ، وتبين لنا أن تلك الوثائق قد أجمعت على حق تقرير المصير للشعوب السودانية المطالبة به، نود هنا نستعرض بشيئ من العجالة مفهوم حق تقرير المصير، حتى يتمكن القارئ الكريم أن يستبين الفرق بينه وبين العقد الاجتماعي والذي هو موضوع الكتاب الأساسي. إبتداءً، لغوياً تقرير المصير يعني الإختيار الحر لأفعال المرء دون إكراهٍ خارجي، أما في السياسة ففسره البعض على أنه حرية شعب إقليم ما أو تجمع مجموعة وطنية ما، في تحديد وضعها السياسي والكيفية التي سيُحْكَم بها من دون أي تأثير من أي بلد آخر.

من التعريف أعلاهـ لا شك أن تقرير المصير هو الإرادة العليا للشعوب في وضع أبجديات وأسس مسيرة حياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهذا هو أساس مبدأ حقوق الإنسان بعينه. هنا لا بد لنا أن نستصحب معنا التطور التاريخي لتقرير المصير، فمثلما الإستعمار قد مُورِس أثناء الحقب التاريخية المدونة، فإن تقرير المصير السياسي قد تم توثيقه وتعزيزه من قبل الشعوب القديمة كبلاد ما بين النهرين Ancient Mesopotamia ودولة-المدينة في اليونان Greek City-States ومع توسع الإمبراطوريات وتطور مفهوم السيادة السياسية الذي حدث بعد «معاهدة وستفاليا»

Treaty of Westphalia[1]. في ذات الوقت ظهر في أوروبا مفهوم القومية كأيديولوجيا توحيد أثناء الثورة الصناعية وما بعدها، ليس فقط بين القوى المتنافسة لكن أيضاً لدى الجماعات التي شعرت بالتبعية والحرمان داخل دولها الكبرى، ففي مثل هذه الحالات يمكن أن ينظر لتقرير المصير على أنه رد فعل على الإمبريالية. وعندما وقع حلفاء الحرب العالمية الثانية في العام ١٩٤١م على ميثاق الأطلسي، تطور الأمر في العام ١٩٤٥م، فأصبح حق تقرير المصير بنهاية الحرب ضمن ميثاق الأمم المتحدة، وبالتالي جزء من القانون الدولي والدبلوماسية العالمية. لذا نجد في الفقرة الثانية من المادة الأولى للفصل الأول من ميثاق الأمم المتحدة، تنص على أن الغرض من الميثاق هو «تطوير العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب واتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلام العالمي»[2]. لذا يصبح حق تقرير المصير للشعوب المطالبة به حق قانوني وشرعي وأخلاقي يجب احترامه والعمل به.

لهذا فإن تقرير المصير هو مبدأ في القانون الدولي، الذي أقره ميثاق الأمم المتحدة وفي ذلك أن لجميع الشعوب الحق في تقرير مصيرها، إذا رأت أن ذلك سيقود إلى حل مشاكلها. لذا في الفقه الدستوري يُفسر تقرير المصير بأنه الحق الأساسي لجميع الناس في أن تقرر بحرية تامة وضعها الخاص، وأن تسعى بحرية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذاتية. الجدير بالذكر أن مفهوم تقرير المصير قد تجسد أولاً في إعلان الاستقلال الأمريكي في العام ١٧٧٦م ثم في الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان في العام ١٧٨٩م.

أوضحت التجارب العملية حتى الآن، أن حق تقرير المصير يمارسه فقط ذاك الشعب الذي طالب به. وعلى الرغم من أن حق تقرير المصير قد كُرس في ميثاق الأمم المتحدة، إلا أن النقاش حول مضمونه والفئات التي لها حق الممارسة لا زال في بحث مستمر في القانون الدولي. لذا فإن ميثاق الأمم المتحدة لم يحدد بعد كيف يتم إتخاذ القرار في عملية تقرير المصير، أو ما يجب أن تكون نتيجة القرار سواءً كان ذلك هو الاستقلال التام أو الإتحاد (فدرالية/ إقليمية/ كنفدرالية) أو الحماية أو شكلاً من أشكال

(1)http://en.wikipedia.org/wiki/Peace_of_Westphalia
(2)http://en.wikipedia.org/wiki/United_Nations_Charter

الحكم الذاتي أو الإندماج الكامل/ الوحدة الكاملة. لكن الشيئ الواضح والمتفق عليه حتى الآن، هو أن حق تقرير المصير هو حق جماعي، وفي ذلك فإن الشعب وليس الفرد هو الذي يمارس هذا الحق، ففي السابق كان هذا الحق يخص أناس أو سكان إقليم محدد، خاصةً الشعوب المضطهدة من قبل القوات المستعمرة، لكن تطور الأمر ليشمل الشعوب المضطهدة من قبل حكوماتها الوطنية، خاصة إذا مُورِس ضدهم التطهير العرقي أو الإبادة الجماعية. ففي هذا يدعم كثير من فقهاء القانون الدولي الذين يسعون إلى تطوير منهجية تقرير المصير، استخدام تقرير المصير لاستقلال وتوطيد سيادة إقليم ما كمسألة أخلاقية وقانونية، وأن انفصال أي إقليم من الوطن الأم، يُعد ضرورياً عندما يعاني ذلك الإقليم من المعاملات الغير قانونية واللاإنسانية وهم يستندون في ذلك على (نظرية حقوق العلاج فقط) Remedial Rights Only Theory.

ممارسة تقرير المصير في عموم السودان:

مما تقدم هل ثِمة مبرر يستدعي إلى ممارسة حق تقرير المصير في عموم السودان؟ بالطبع لا خلاف في أن الطريقة التي تمت بها تشكيل الدولة السودانية الحالية، كانت من دون إرادة الشعوب القاطنة داخل حدود هذا البلد، لهذا يصبح من الضروري أن تحدد هذه الشعوب بنفسها كيفية صناعة تاريخها بمحض إرادتها دون إكراهٍ خارجي. وفي اتجاهٍ آخر، هل كان لزاماً على السودان أن يستمر ويتواصل كدولة موحدة بعد خروج المستعمر البريطاني في العام ١٩٥٦م؟ هذه الوحدة التي استغلتها النخب الحاكمة في هدم أسس التطور الطبيعي المتدرج للممالك والسلطنات، أي الدول التي كانت قائمة قبل الاستعمار! لو كانت الأوضاع بعد الإستقلال قد عادت إلى سابق عهدها، لكان الوضع مختلفاً تماماً في عموم السودان مما هو عليه الآن. لأن النخبة النيلية التي ورثت السلطة السياسية من المستعمر كانت فاقدة لتجارب إدارات الرقعات الجغرافية الواسعة «مليون ميل مربع» وكذا فاقدة للرؤية والإرادة الوطنية لتماسك وحدة هذه المساحة الموروثة، التي جمعت شعوب شتى لها عادات وتقاليد وأساليب حكم مختلفة ومتنوعة، عن تلك التي يألفها النخب الحاكمة، إذ أثبتت هذه النخب أن عقليتها السياسية متأصلة في الروح الاستعماري، فلا يرون أنفسهم إلا بمنظار أنهم تواصل للاستعمار الأجنبي، دون أن يستوعبوا ويطوروا أساليب إدارات المناطق الواسعة المساحة ذات التنوع

الديني والعرقي والثقافي الثر.

وكما سبق فإن الصراع السياسي السوداني، والذي يمكن أن يلخص في بعض جوانبه، بأنه قائم بين مطلب الحقوق، يقابله الرفض المستمر - أي الإقصاء. قاد هذا الوضع المعارضة السودانية، متمثلة في التجمع الوطني الديمقراطي، بأن تتبنى إقرار حق تقرير المصير، للمديريات الجنوبية الثلاثة في حدودها الجغرافية ١/ ١/ ١٩٥٦م، وذلك في مؤتمر القضايا المصيرية بأسمرا (إريتريا) العام ١٩٩٥م. ففي شهر نوفمبر من نفس العام، كنت في أسمرا، وأنا أحد مؤسسي تنظيم التحالف الفيدرالي الديمقراطي السوداني، الذي تم إنشائه في المهجر في لندن (المملكة المتحدة) في يناير ١٩٩٤م، برئاسة أحمد إبراهيم دريج، وعضوية كل من، د. سليمان موسى رحال وأبكر محمد أبوالبشر وأحمد الزبير رحال ود. شريف عبدالله حرير. فقد حملت وقتذاك إلى أسمرا (إريتريا)، طلب انضمام التحالف الفيدرالي الديمقراطي السوداني، إلى التجمع الوطني الديمقراطي، إذ سلمت الطلب للسيد/ مبارك الفاضل المهدي، بصفته الأمين العام للتجمع آنذاك. بموجب ذاك الطلب تم قبول التحالف الفيدرالي الديمقراطي السوداني، عضوا في التجمع بصفة رسمية. يجب أن نذكر هنا، أنه تم قبول التحالف الفيدرالي الديمقراطي السوداني في التجمع الوطني الديمقراطي، يوم أن تم تكوين التجمع في أسمرا العام ١٩٩٥م، دون حضور ومشاركة التحالف الفيدرالي الديمقراطي السوداني، لمجريات تكوين التجمع، بل من دون أن يتم مشورته، رغم وجودي وقتذاك في أسمرا مع ثلاثة آخرين من الرفاق، بغرض تكوين الجناح العسكري، للتحالف الفيدرالي الديمقراطي السوداني، والرفاق هم آدم محمد آدم وجمال أحمد عبدالله - عليه رحمة الله - وشريف عيسى. وكان من ضمن شروط التحالف الفيدرالي للدخول في التجمع، أن يعدل البند الخاص بتقرير المصير ليقرأ كالآتي: «يصبح حق تقرير المصير حق أصيل وأساسي وديمقراطي وقانوني لجميع الشعوب السودانية المطالبة به»، وقد كان، هكذا أصبح تقرير المصير، حق لكل الشعوب السودانية في تلك الوثيقة التاريخية. كما أن ذات الصراع أجبرت الحكومة السودانية، بأن توافق على إقرار حق تقرير المصير، في اتفاقية السلام الشامل في يناير ٢٠٠٥م، وبموجب هذه الاتفاقية، تم تفكك السودان إلى دولتين، في التاسع من يوليو العام ٢٠١١م. لذلك مهم أن نوضح بشيئ من الإيجاز ماهية تقرير المصير، والنتائج التي يمكن أن تترتب عليها حالة تطبيقه.

في هذا المنحى، يمكن أن نقارن بين مفهومي حق تقرير المصير والعقد الاجتماعي. أولاً، حق تقرير المصير، هو مصطلح في مجال السياسة الدولية، والعلوم السياسية، يشير إلى حق كل مجتمع، ذات هوية جماعية متميزة، مثل شعب «الميدوب» أو مجموعة عرقية متميزة، مثل «النوبة في منطقة جبال النوبة» أو غيرهما، بتحديد طموحاته السياسية. ومن أجل تحقيق ذلك يتبنى المجتمع المعني، النطاق السياسي المفضل، والمناسب لبيئته، في إدارة حياة المجتمع اليومية. يتم ممارسة هذا الحق، بحرية تامة دون تدخل خارجي، أو قهر من قبل أية شعوب خارجية، أو منظمات أجنبية. وبالتالي فإن حق تقرير المصير ومن منطلق السياق القانوني، هو مبدأ في القانون الدولي، الذي أقره ميثاق الأمم المتحدة، وفي ذلك أن لجميع الشعوب الحق في تقرير مصيرها. هنا نلاحظ أن إحدى مواد القانون الدولي تنص على أنه «لجميع الشعوب حق تقرير مصيرها بنفسها، وهي بمقتضى هذا الحق حرة في تقرير مركزها السياسي وحرة في السعي لتحقيق نمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذاتي»[1]. الجدير بالذكر أن مفهوم تقرير المصير، قد تجسد أولاً في إعلان الاستقلال الأمريكي في العام ١٧٧٦م، ثم في الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان في العام ١٧٨٩م.

حالة السودان المتردية تقودنا بأن نطرح مزيد من الأسئلة الموضوعية، منها لماذا لم ينعم السودان بإستقرار سياسي في عمر استقلاله الذي يفوق الخمسة عقود؟ لماذا الثورات المسلحة الإقليمية تزداد كل يوم ضد المركز؟ وأيضاً لماذا الثورات الشعبية المركزية تتجدد من كل حين لآخر ضد المركز نفسه؟ أضف إلى ذلك عدم التنمية في كل صورها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، بالرغم من أن البلد يزخر بالموارد الطبيعية والبشرية والتي إذا وُظفت في الاتجاه الصحيح لأصبح السودان اليوم في مصاف الدول المتقدمة، كما أن الموقع الجغرافي للسودان لم يتم استغلاله لتواصل الثقافات الإقليمية والسلام الإقليمي، بل وظفت في الإتجاه المعاكس.

منذ الاستقلال تم وصف السودان بواسطة النخب الحاكمة بأنه بلد عربي/ مسلم وهذه هوية كاذبة إذ ضربت بعرض الحائط كل التنوع الديني والعرقي والثقافي الغزير داخل الوطن الواحد، وبالتالي فشلت النخب الحاكمة من أن تؤطر لمناخ ملائم يفضي إلى خلق أمة واحدة من تنوع هذه الشعوب. سوء التقدير هذا والإصرار على الهوية

(١)http://ar.wikipedia.org/wiki

الآحادية هما اللذان ولدا الحروبات والثورات المتعاقبة في السودان. لكن الأسوأ من كل هذا أن النخب الحاكمة تتواصل في نقد العهود – منذ مؤتمر جوبا العام ١٩٤٧م لتعزيز إدارة السودان – بل وإبطال أي جهد وطني يبذل في سبيل وقف الإقتتال الذي يقود إلى الاستقرار السياسي، مما أدى ذلك إلى تفكك الدولة السودانية إذ أصبح جنوب السودان دولة مستقلة ذات سيادة في التاسع من يوليو ٢٠١١م. وهذا التطور قاد الكثير من المراقبين أن يتوقعوا بأن تتشدد مناطق أخرى من الأطراف في كفاحها ضد المركز، لإنهاء العلاقات الإدارية الغير متوازنة السائدة اليوم في البلاد وتختار خياراً مماثلاً، أي الإنفصال. ولإنقاذ بقية الجزء الشمالي للبلاد من هوة الإنهيار والتفكك الكلي، يرى العديد من الناس أن الحل الناجع يكمن في ممارسة حق تقرير المصير في عموم السودان الذي يمكن أن يقود إلى تماسك الوحدة بإجراءات طوعية شاملة.

النتيجة المتوقعة من جراء ممارسة حق تقرير المصير:

لقد أوضحنا في الفقرات السابقة بأن ممارسة تقرير المصير حق إنساني وقانوني وشرعي، يمثل إرادة الشعب العليا في ترتيب وضعه السياسي، وذلك في كيفية إدارة شئونه السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومن ثمّ تطوير ثقافته والحفاظ على إرثه التاريخي، فهو قرار تتخذه الجماعة المعنية بمحض إرادتها وتكون نتيجته أحد الخيارات التالية:

(أ) الاستقلال التام.

(ب) الإتحاد (فدرالية/ إقليمية/ كنفدرالية).

(ج) الحماية الدولية (مثلاً أهل منطقة جبال الميدوب في شمال دارفور ونسبة لوضعهم الفريد يمكن أن يطالبوا بحماية دولية من تسلط الدولة).

(د) شكلاً من أشكال الحكم الذاتي

(هـ) الإندماج الكامل/ الوحدة الكاملة. في تصورنا المتواضع نرى أن النتيجة المتوقعة عندما يتم ممارسة حق تقرير لمصير في عموم السودان قد ينحصر في واحدة من الآتي:-

١- التصور الأول أن تستقل كل الأقاليم، ويصبح كل إقليم دولة ذات سيادة مستقلة، ففي هذه الحالة، سيكون ذلك في المقام الأول: مناسبة جيدة لوقف الحروبات

ضد المركز، وهي ثانياً: فرصة للدول الجديدة في أن تنمي قدراتها الذاتية، لكن الفرصة الكبيرة تكمن في أن هذه الدول سوف تجد أنفسها محتاجة لبعضها، وبالتالي قد تكون هذه وسيلة مثلى لإعادة الوحدة الإندماجية الشاملة، وبالطبع ستكون الوحدة مقبولة للجميع لأن التفاوض هنا يكون على أساس إعتراف واحترام كل الدول الساعية للتوحيد لبعضها، كما تم حديثاً لليمنين والألمانيتين، أو يتم نوع من الكنفدرالية، لأن الوقوف على كتوف متساوية سيقود بالتأكيد إلى إتخاذ قرارات عادلة ومقبولة للجميع.

٢- النتيجة الثانية المحتملة، هي أن تؤدي ممارسة حق تقرير المصير إلى إقامة مؤتمر دستوري جامع، أي عقد اجتماعي لكل أهل السودان يمثلون كل فئات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والأهلية، يقرروا في هذا المؤتمر تماسك وحدة السودان على أسس جديدة، بحيث يبعدون كل ما يفرق بين الناس بل وبين المجموعات المختلفة، لتصبح الأشياء التي تفرق بين الناس غير دستورية. في هذه الحالة قد يقر المؤتمرون بالوضع الفدرالي الديمقراطي على أسس المعايير الدولية بما يتناسب مع ظروف السودان، أو يذهبون إلى خلق نظام كنفدرالي – والكنفدرالية هي الوظيفة المقننة للدولة وليس بالضرورة اتباع العرف التاريخي بأن تكون هناك دول مستقلة قائمة أصلاً لتتحد في نظام كنفدرالي - وربما يقر المؤتمرون في إحتمال آخر بالعودة إلى النظام المركزي، كل هذا تأسيس لحرية اتخاذ الرأي الجماعي واحترامه.

٣- في تصور ثالث، أن تطالب بعض المجموعات السكانية ذات إرث تاريخي موحد، تخشى طمسه من المركز أو المجموعات الكبيرة، بالحماية الدولية أو الدستورية الوطنية مثل الميدوب في شمال دارفور والنوبة في جبال النوبة بجنوب كردفان والأنقسنا في جنوب النيل الأزرق، هذه الحماية قد تشمل في الأساس حرية إختيار هذه المجموعات لإدارة شئونها الداخلية والتمتع بكل الحقوق الوطنية والحفاظ على إرثها التاريخي.

خلاصة:

مما سبق لا شك أن حق تقرير المصير هو إختيار إحدى الخيارات الطروحة في الإستفتاء، وإذا تركنا جانباً ممارسة تقرير المصير من أجل الاستقلال من الإستعمار، خاصة الأوروبي منها، فإن ممارسته في الربع الأخير من القرن الماضي إلى يومنا هذا،

قامت به مجموعة عرقية أو ثقافية محددة داخل الدولة الواحدة، لتوفيق أوضاعها السياسية والاجتماعية داخل نفس الدولة، أو الإنفصال وخلق كيان سياسي جديد، مما يعني أن كل شعب الدولة لا يحق له أن يشارك فيه. أما العقد الاجتماعي، فهو عملية سياسية يشترك فيها كل شعب الدولة الواحد - كما سنرى لاحقاً - يقرر فيها شكل الدولة التي تناسبه، دون أن يكون الشعب أمام خيارات عدة، ففي هذه الحالة يكون كل الشعب صاحب المبادرة والفكرة. يجدر بنا أن نوضح هنا أنه في حالة ممارسة حق تقرير المصير، الذي يؤدي إلى إختيار الإنفصال وخلق دولة جديدة، في مثل هذه الحالات أيضاً تصبح عملية العقد الاجتماعي مسألة حتمية لا مفر منها، لأنه يصبح من حق الشعب الجديد أن يختار نوعية الدولة التي تناسبه، حتى لا يدخل من جديد في متاهات الدولة القديمة. وتجربة دولة جنوب السودان ماثلة أمامنا. لذا الأفضل والأنجح هو العقد الاجتماعي، عندما ننظر إليه بمنظار حق الجميع في مشاركته بحر إرادتهم، بل أيضاً عندما نقيمه بالنتائج المردودة، والتي تؤدي إلى الاستقرار السياسي.

مما سبق، تكمن معالجة الوضع السياسي المتأزم في السودان، في الحل الشامل وذلك عن طريق إعادة تشكيل الدولة السودانية بآلية العقد الاجتماعي. فلا يجدي أن تدعو أولا بعض فصائل المعارضة السودانية باستعادة الديمقراطية، أو اسقاط نظام المؤتمر الوطني الحالي، دون أن تكون لها رؤية محددة لمستقبل البلاد لما بعد الإسقاط. فبعض الناس يرون في اعتقادهم أن من يأتي بعد نظام المؤتمر الوطني سيكون أفضل حالاً بكل المقاييس. نرى في هذه الدعوات، أن هناك شيئين لا بد من وضعهما في الإعتبار، أولهما، أن التجربة السياسية السودانية، أثبتت منذ الاستقلال أن أية فترة من فترات الحكم الديمقراطي، تكون أقل عمراً وممارسة الديمقراطية تكون أسوأ تطبيقاً من الفترة التي سبقتها، وبالمقابل تكون فترة الحكم العسكري أطول عمراً وأشد عنفاً في مصادرة الحريات من المواطنين. وبالتالي لا نرى في الأفق ما يجعلنا نتفاءل خيراً، إذا ما سقط هذا النظام دون ترتيبات وطنية لتفادي التجارب الماضية. ثانيهما، تترك هذه الدعوات انطباعاً قوياً لدى الكثير من المواطنين، وهو أن أصحاب هذه الدعوات هم طلاب سلطة فقط، وبالتالي تصبح دعواتهم هذه أمنيات شخصية، إذن فهي باطلة.